

أثر مباشرة المرأة على الصيام

د. بندرين شارع بن خالد العتيبي (*)

• المقدمة:

إِنَّ الْحَمْدَ لِلَّهِ، نَحْمَدُهُ وَنُسْتَعِينُهُ وَنَسْتَغْفِرُهُ، وَنَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ شُرُورِ أَنْفُسِنَا، وَمِنْ سَيِّئَاتِ أَعْمَالِنَا، مَنْ يَهْدِهِ اللَّهُ فَلَا مُضِلَّ لَهُ، وَمَنْ يَضِلَّ فَلَا هَادِيَ لَهُ، وَأَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ. صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَأَصْحَابِهِ، وَمَنْ تَبِعَهُمْ بِإِحْسَانٍ إِلَى يَوْمِ الدِّينِ.

أما بعد، فإنه من المعلوم لدى أهل العلم قديماً وحديثاً أنه قد وقع الخلاف بين الفقهاء في أكثر مسائل الفقه^(١)؛ وذلك لأسباب عدة يذكرها العلماء في الكتب المعنية بأسباب اختلاف الفقهاء، ومن أهم تلك الأسباب ما يأتي^(٢):

١. أن يكون الحديث لم يبلغ العالم فيقول بخلافه حسب ما يقوده إليه اجتهاده.

٢. أن يكون الحديث قد بلغ الرجل ولكنه لم يثق بنقله، ورأى أنه مخالف لما هو أقوى منه، فأخذ بما يراه أقوى منه.

٣. أن يكون الحديث قد بلغه ولكنه نسيه.

٤. أن يكون الدليل قد بلغه ولكنه فهم منه خلاف المراد.

(*) أستاذ الفقه المساعد قسم الدراسات الإسلامية - كلية المعلمين - جامعة الملك سعود المملكة العربية السعودية - الرياض.

(١) انظر: الشاطبي، إبراهيم بن موسى، الموافقات، تحقيق مشهور بن حسن آل سلمان، (القاهرة: دار ابن عفان، ط١، ١٤١٧هـ/١٩٩٧م)، ج١، ص١٦٤.

(٢) انظر: العثيمين، محمد بن صالح، الخلاف بين العلماء، (الرياض: دار الوطن، ١٤٢٣هـ)، ص١٠ - ٢٧، والزحيلي، وهبة بن مصطفى، الفقه الإسلامي وأدلته، (بيروت: دار الفكر المعاصر، ط٤، ٢٠٠٤م)، ج١، ص٦٦ - ٦٨.

٥. أن يكون الدليل قد بلغه لكنه منسوخ ولم يعلم بالناسخ، فيكون الحديث صحيحاً، والمراد منه مفهوماً، ولكنه منسوخ.

٦. أن يعتقد أن الدليل معارض بما هو أقوى منه من نص أو إجماع.

٧. أن يصله الحديث من طريق ضعيف فيترك العمل به ويعمل باجتهاده.

٨. أن يأخذ بحديث ضعيف ظناً منه أنه صحيح.

٩. أن يأخذ بدليل صحيح، ولكنه يستدل به حسب اجتهاده، ولكن يكون الاستدلال ضعيفاً.

وهذا الخلاف بين أهل العلم من شأنه ألا يسبب فرقة ولا معاداة، وإنما محله البحث العلمي والدليل الشرعي من الكتاب والسنة، إذ الخلاف في فرعات الدين وقع ولا يزال يقع؛ بين الأئمة والعلماء المعتبرين، وذلك حسب ما يقودهم إليه الاجتهاد، الذي يخضع وينساق مع أدلة الشرع من الكتاب والسنة والإجماع، وهذا مما ميز الله به هذه الأمة على سائر الأمم، حتى لا يترك لكل صاحب هوى أن يدخل في دين الله ما ليس فيه باسم الاجتهاد، وحتى لا يترك التقديس لقول أي مخلوق سوى صاحب الرسالة عليه الصلاة والسلام.

وإن الخلاف في المسائل الفرعية - ما لم يؤد إلى التناحر والتباغض والتفرق والتشردم - له فوائده، منها^(١):

أ. رفع الهمم في طلب العلم والبحث والتحري.

(١) انظر: أبو حسام الدين الطرفاوي، تنبيه نوي العقول السديدة إلى حكم صيام السبت في غير الفريضة، (المكتبة الشاملة، الإصدار الثالث، ٢٠٠٧م). ص ٣.

ب. إثراء روح البحث والمناظرة مما يؤدي إلى قوة الحجة في تبليغ الحق للناس.

ج. رفع الحرج عن عوام الأمة ممن ثبت في حقهم التقليد في الأخذ بأي قول يطمئن إليه صاحبه.

ومن المسائل التي اختلف فيها أهل العلم قديماً وحديثاً: أثر مباشرة المرأة على الصيام. وإسهاماً من الباحث في باب البحث العلمي قام بهذا البحث المتواضع مبيناً فيه أقوال أهل العلم في هذا الموضوع، والراجح منها، من خلال الأدلة والقواعد العلمية التي وضعها أهل العلم، وفق أصول الكتاب والسنة الصحيحة، هذا ولا أدعي العصمة من الزلل أو الخطأ، فرحم الله امرءاً أهدى إليّ عيوبي وأخطائي، وفق المنهج العلمي السليم.

وأسأل الله تعالى أن يوفقني وجميع المسلمين للحق والصواب، وأن يجنبنا الزلل والخطأ، إنه ولي ذلك ومولاه.

• غطة هذا البحث:

وقد تم عرض فقرات هذا البحث في فصلين، تحت كل فصل مباحث كالتالي:

الفصل الأول: تعريف الألفاظ الواردة في العنوان والألفاظ ذات الصلة.

المباشرة.

ويشتمل على ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: تعريف الألفاظ الواردة في العنوان

المبحث الثاني: الألفاظ ذات الصلة

المبحث الثالث: حكم مباشرة المرأة في نهار رمضان

الفصل الثاني: أثر مباشرة المرأة على الصيام.

وتحت ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: أثر مباشرة المرأة على الصيام إذا لم يحصل معها إنزال مني ولا خروج مذي.

المبحث الثاني: أثر مباشرة المرأة على الصيام إذا حصل معها إنزال مني.

المبحث الثالث: أثر مباشرة المرأة على الصيام إذا حصل معها خروج مذي.

الخاتمة:

وفيه أهم نتائج البحث ثم قائمة المراجع

• الفصل الأول: تعريف الالفاظ الواردة في العنوان والالفاظ ذات الصلة حكم المباشرة

المبحث الأول: تعريف الالفاظ الواردة في العنوان

المطلب الأول: تعريف الأثر:

الأثر في اللغة: الأثر بفتحيتين: ما يبقى من رسم الشيء وضربة السيف. والتأثير: إيقاء الأثر في الشيء. وأثر فيه: ترك فيه أثراً.

والأثر: بقية الشيء، ويجمع على آثار وأثور.

يقال: خرجت في أثره، أي: بعده. وتأثر بالشيء، أي: تطبع به.

وخلاصة معنى الأثر في اللغة: هو ما ترك علامة في المؤثر فيه؛ سواء

كانت علامة حسية كضربة السيف، أو علامة معنوية كالطبع^(١).

(١) انظر: ابن منظور، محمد بن مكرم، لسان العرب، (بيروت: دار الصادر، ط١، د.ت.)، ج٤، ص٥٠. مادة أثر، وإبراهيم مصطفى، وأحمد الزيات، وحامد عبد القادر، ومحمد النجار، المعجم الوسيط، بإشراف مجمع اللغة العربية بالقاهرة، (الاسكندرية: دار الدعوة، د.ت.)، ج١، ص٥٠، و الفيروزآبادي، مجد الدين محمد بن يعقوب، القاموس المحيط، (بيروت: مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٠٦هـ)، ج٢، ص٤٣٥.

الأثر في الاصطلاح:

جاء في كتاب التعريفات^(١): "الأثر له ثلاث معان هي:

الأول: بمعنى النتيجة، وهو الحاصل من الشيء.

الثاني: بمعنى العلامة.

الثالث: بمعنى الجزء."

وجاء في معجم لغة الفقهاء^(٢): "الأثر: ما بقي من رسم الشيء، جمع آثار، العلامة، الحديث، السنة، الأجل، النتيجة المترتبة على التصرف. الأحكام، فيقولون: أحكام النكاح؛ يريدون: آثاره. العلامة التي يخلفها الشيء".

فالأثر في الاصطلاح يأتي بمعانٍ منها:

الأول: بمعنى النتيجة.

الثاني: بمعنى العلامة.

الثالث: بمعنى الخبر.

الرابع: بمعنى ما يترتب على الشيء، وهو المسمى بالحكم عند الفقهاء. ومثال ذلك: أثر عقد البيع هو: انتقال ملك البيع للمشتري، وانتقال الثمن للبائع، وهذا هو المقصود بأثر المباشرة في هذا المبحث؛ فالمقصود به: ما يترتب على مباشرة المرأة أثناء الصيام من أحكام^(٣).

(١) انظر: الجرجاني، علي بن محمد، التعريفات، تحقيق إبراهيم الأبياري. (بيروت: دار

الكتاب العربي، ط١، ١٤٠٥هـ)، ص ٢٣.

(٢) انظر: قلعه جي، محمد رواس، وقلبي، حامد صادق، معجم لغة الفقهاء، (بيروت:

دار النفائس، ط٢، ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م)، ص ٤٠٢.

(٣) انظر: الجرجاني، التعريفات، ص ٢٣، وقلعه جي، معجم لغة الفقهاء، ص ٤٢،

ومحمد علي التهانوي، كشاف اصطلاحات الفنون، (بيروت: دار الكتب العلمية، ط١، ١٤١٨هـ/١٩٩٨م)، ج ١، ص ٩٥.

المطلب الثاني: تعريف المباشرة:

المباشرة في اللغة:

البشرة هي ظاهر جلد الإنسان. والبشر: الإنسان ذكراً كان أو أنثى. والمصدر: مباشرة، وببشاراً. يقال: باشر الأمر؛ أي: وليه بنفسه. وبأشّر المرأة: جامعها، أو صاراً في ثوب واحد فباشرت بشرته بشرتها^(١).

المباشرة في الاصطلاح:

تطلق لفظة المباشرة في الاصطلاح ويراد بها أحد معنيين:

الأول: الجماع في الفرج؛ قال تعالى: ﴿فَالآنَ بَاشِرُوهُمْ وَابْتَغُوا مَا كَتَبَ اللَّهُ لَكُمْ﴾^(٢)، والمراد بها هنا: الوطء في الفرج^(٣).

الثاني: إلصاق البشرة على البشرة من أي موضع كان من البدن^(٤).

(١) انظر: ابن منظور، لسان العرب، ج ١، ص ١١٣، مادة بشر، والفيومي، أحمد بن محمد، المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، (بيروت: المكتبة العلمية، د.ت.)، ص ٤٩، مادة بَشِرَ.

(٢) سورة البقرة، آية رقم ١٨٧.

(٣) انظر: الجصاص، أحمد بن علي، أحكام القرآن، (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١٥هـ/١٩٩٥م)، ج ١، ص ٣٣٨، وابن العربي، أبو بكر، محمد بن عبد الله، أحكام القرآن، تحقيق محمد عبد القادر عطا، (بيروت: دار الكتب العلمية، ط ١، ١٤١٥هـ)، ج ١، ص ٢٢٩.

(٤) انظر: الجصاص، أحكام القرآن، ج ١، ص ٢٤٦، ابن رشد، محمد بن أحمد، بداية المجتهد ونهاية المقتصد، (بيروت: دار الفكر، ط ١، ١٤٠٣هـ/١٩٨٢م)، ج ١، ص ٣١٦، والعيني، محمود بن أحمد، البناية في شرح الهداية، (بيروت: دار الفكر، ط ١، ١٤١١هـ/١٩٩٠م)، ج ١، ص ٦٤٤، والزرکشي، شمس الدين محمد بن عبد الله، شرح الزرکشي على مختصر الخرق، تحقيق عبد المنعم خليل إبراهيم، (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٢٣هـ/٢٠٠٢م)، ج ٣، ص ١٢.

وهذا الإطلاق حقيقة في معنى المباشرة، وأما الإطلاق الأول فكناية فيه^(١).

ويدل عليه قول المولى -عز وجل-: ﴿وَلَا تُبَاشِرُوهُنَّ وَأَنْتُمْ عَاكِفُونَ فِي الْمَسَاجِدِ﴾^(٢)، والمراد بالمباشرة هنا: ما دون الوطء في الفرج من مقدماته^(٣). وقول عائشة رضي الله عنها: "كان النبي ﷺ يقبل ويباشر وهو صائم"^(٤)، والمراد بالمباشرة: ما دون الوطء في الفرج^(٥). ومما تقدم يتبين لنا أن المباشرة بالإطلاق الثاني -ما دون الوطء في الفرج- هي المراد بها في موضوع البحث هنا.

المطلب الثالث: تعريف المرأة:

المرأة: تأنث المرء، وهو الرجل، وتخفف لفظه (مرأة) تخفيفاً قياسيًّا فيقال: مرة -بترك الهمز وفتح الراء- وهذا مطرد، وقد يقال: مرأة، وهو قليل. وألحقوا ألف الوصل فيها أيضا فقالوا: امرأة فإذا عرفوها قالوا المرأة. وقد حكى أبو علي المرأة. وللعرب في المرأة ثلاث لغات، يقال: هي امرأته وهي مرأته وهي مرتته^(٦).

(١) انظر: الجصاص، أحكام القرآن، ج ١، ص ٣٣٨.

(٢) سورة البقرة، آية رقم ١٨٧.

(٣) انظر: الجصاص، أحكام القرآن، ج ١، ص ٣٣٨ - ٣٣٩.

(٤) البخاري، محمد بن إسماعيل، الجامع الصحيح المختصر، تحقيق مصطفى ديب البغا، (بيروت: دار ابن كثير، ط ٣، ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م)، ج ٢، ص ٦٨٠، رقم: ١٨٢٦، و القشيري، مسلم بن الحجاج، صحيح مسلم، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، (بيروت: دار إحياء التراث العربي، د.ت)، ج ٣، ص ١٣٥، رقم: ٢٦٣٢.

(٥) انظر: العسقلاني، أحمد بن علي بن حجر، فتح الباري شرح صحيح البخاري، (بيروت: دار المعرفة، ١٣٧٩هـ)، ج ٤، ص ١٧٧.

(٦) انظر: ابن منظور، لسان العرب، ج ١، ص ١٥٤.

المطلب الرابع: تعريف الصيام:

الصيام في اللغة :

قال ابن فارس: "الصاد والواو والميم أصل يدل على إمساك وركود في مكان"^(١).

وقال ابن منظور^(٢): "الصوم: الإمساك عن الشيء، والترك له؛ ولذلك قيل للصائم: صائماً؛ لإمساكه عن الشراب والطعام والنكاح. وقيل للصائم: صائماً؛ لإمساكه عن الكلام، ومنه: ﴿إِنِّي نَذَرْتُ لِلرَّحْمَنِ صَوْماً فَلَنْ أُكَلِّمَ الْيَوْمَ إِنْسِيّاً﴾"^(٣). وقال أبو عبيدة: كل ممسك عن طعام أو كلام أو سير فهو صائم".

الصيام في الاصطلاح:

عرفه الحنفية بأنه: "الإمساك عن أشياء مخصوصة وهي الأكل والشرب والجماع بشرائط مخصوصة"^(٤). وعرفه المالكية بأنه: "الإمساك عن شهوتي الفم والفرج، وما يقوم مقامهما؛ مخالفة للهوى في طاعة المولى في جميع أجزاء النهار، بنية قبل الفجر أو معه إن أمكن"^(٥). وعرفه الشافعية بأنه:

(١) انظر: أبو الحسين، أحمد بن فارس، معجم مقاييس اللغة، تحقيق عبد السلام محمد

هارون، (بيروت: دار الفكر، ١٣٩٩هـ/١٩٧٩م)، ج ٣، ص ٣٢٣.

(٢) انظر: ابن منظور، لسان العرب، ج ١٢، ص ٣٥١.

(٣) سورة مريم، آية ٢٦.

(٤) انظر: الكاساني، أبو بكر بن مسعود، بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، تحقيق محمد

خير طمعة، (بيروت: دار الكيب العلمية، ط ١، ١٤٢٠هـ/٢٠٠٠م)، ج ٢، ص ٧٥.

(٥) انظر: الخطاب، شمس الدين محمد بن محمد، مواهب الجليل شرح مختصر خليل،

تحقيق زكريا عميرات، (الرياض: دار عالم الكتب، ١٤٢٨هـ/٢٠٠٨م)، ج ٢،

ص ٣٧٨.

"إمساك مخصوص في زمن مخصوص من شخص مخصوص" (١). وعرفه الحنابلة بأنه: "إمساك عن المفطرات من طلوع الفجر الثاني إلى غروب الشمس" (٢).

المراد بالصيام في هذا البحث:

ينقسم الصوم - باعتبار حكمه - إلى قسمين:

القسم الأول: الواجب.

القسم الثاني: النفل.

وينقسم صوم الواجب إلى قسمين أيضاً:

* واجب بأصل الشرع كصوم شهر رمضان، وصوم الكفارات.

* واجب بإيجاب الإنسان على نفسه كالصوم المنذور.

والمراد بالصوم في هذا البحث هو الصوم الواجب بنوعيه.

مسألة: حكم صوم النفل إذا بدأ فيه هل يلزمه إكماله أم لا؟

اختلف الفقهاء في هذه المسألة على مذاهب ثلاثة:

المذهب الأول للحنفية: وهو أن من بدأ صيام التطوع لزمه إتمامه، فإن

(١) انظر: النووي، يحيى بن شرف، المجموع شرح المذهب، (بيروت: دار إحياء التراث العربي، د. ت)، ج ٦، ص ٢٤٥، والحصني، أبو بكر بن محمد، كفاية الأخيار في حل غاية الاختصار، (دمشق: دار الخير، ١٩٩٤م)، ج ١، ص ١٩٧.

(٢) انظر: ابن قدامة، عبدالله بن أحمد المقدسي، المغني في فقه الإمام أحمد بن حنبل، (بيروت: دار الفكر، ط ١، ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٧م)، ج ٤، ص ٣٢٥، الرحيباني، مصطفى سعيد، مطالب أولي النهى في شرح غاية المنتهى، (بيروت: المكتب الإسلامي، ١٩٦١م)، ج ٢، ص ١٦٨.

خرج منه لعذر لزمه القضاء ولا إثم عليه، وإن خرج بغير عذر لزمه القضاء وعليه الإثم^(١).

المذهب الثاني للمالكية: وهو أن من بدأ صيام التطوع لزمه إتمامه، فإن خرج منه بلا عذر لزمه القضاء، وإن خرج بعذر فلا قضاء عليه. وبه قال أيضاً أبو ثور^(٢).

المذهب الثالث للشافعية والحنابلة: وهو أن من بدأ صيام التطوع استحب له إتمامه، وإن خرج منه بلا عذر فلا إثم عليه، ولا يجب قضاؤه. وهو أيضاً قول الثوري وإسحاق^٣. قال المباركفوري: "وهو قول الجمهور من أهل العلم"^(٤).

(١) انظر: الجصاص، أحكام القرآن، ج ١، ص ٢٩١، والزيلعي، فخر الدين عثمان بن علي، تبيين الحقائق شرح كنز الدقائق، (القاهرة: دار الكتاب الإسلامي، ١٣١٣هـ)، ج ٤، ص ١٥٣، والنووي، المجموع، ج ٦، ص ٣٩٤.

(٢) ابن عبد البر، يوسف بن عبد الله، التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، (بيروت: مؤسسة القرطبة، د.ت.)، ج ١٢، ص ٧٢، و الزرقاني، محمد بن عبد الباقي، شرح موطأ الإمام مالك، (بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤١١هـ)، ج ٢، ص ٢٥٣، والنووي، المجموع، ج ٦، ص ٣٩٤.

(٣) النووي، المجموع، ج ٦، ص ٣٩٤، وابن مفلح، محمد بن مفرج، الفروع، تحقيق عبد الله بن عبد المحسن التركي، (بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٣م)، ج ٥، ص ١١٧، والبعوي، الحسين بن مسعود، شرح المنة، تحقيق شعيب الأرناؤوط ومحمد زهير الشاويش، (دمشق: المكتب الإسلامي، ط ١، ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م)، ج ٦، ص ٣٧٢.

(٤) المباركفوري، محمد عبد الرحمن، تحفة الأحوذى بشرح جامع الترمذي، (بيروت: دار الكتب العلمية، ط ١، ١٤١٦هـ/١٩٩٦م)، ج ٣، ص ٣٥٦.

ونظراً لأن هذه المسألة ليس هذا البحث محلها، فإن الباحث يكتفي فيها بهذا السرد لمذاهب الفقهاء فيها، دون التعرض لذكر الأدلة والنقاش حولها. إلا أن الباحث - بعد وقوفه على تلك الأدلة والنقاش - يترجح لديه المذهب الثالث القائل باستحباب إتمام صيام التطوع، وأن من خرج منه دون عذر فلا يأثم، ولا يجب عليه قضاؤه. والله تعالى أعلم.

البحث الثاني: الألفاظ ذات الصلة والمراد بها:

١. اللمس: اللمس هو المس باليد، لَمَسَهُ يَلْمِسُهُ وَيَلْمُسُهُ: مَسَّهُ بيده. والملامسة: المجامعة^(١). قال الراغب في "مفردات ألفاظ القرآن": "اللمس: إدراك بظاهر البشرة"^(٢) فهي الجس والإدراك بظاهر البشرة.
٢. المس: مس الشيء يَمَسُّهُ: لمسه بيده. والمس: الجنون والضرب والجماع^(٣).

٣. المفاخضة: مَفَاخَضَةٌ من فَاخَذَ، والفخذ وصل ما بين الساق والورك. والجمع أفخاذ^(٤). والمفاخضة تطلق ويراد بها: إيلاج الذكر بين فخذي المرأة^(٥).

(١) انظر: ابن منظور، لسان العرب، مادة "لمس"، ج ١٢، ص ٣٢٦، والفيروزآبادي، القاموس المحيط، مادة "لمس" ج ٣، ص ١٤٩، وقلعه جي، معجم لغة الفقهاء، ص ٣٩٣.

(٢) انظر: الراغب الأصفهاني، الحسين بن محمد، مفردات ألفاظ القرآن، (مشق: دار القلم، د.ت.)، ص ٧٤٧.

(٣) انظر: ابن منظور، لسان العرب، مادة "مس"، ج ١٣، ص ١٠٤، والفيروزآبادي، القاموس المحيط، مادة "مس"، ج ٣٣، ص ٧٤١.

(٤) انظر: ابن منظور، لسان العرب، مادة "فخذ"، ج ٣، ص ٥٠١، والفيروزآبادي، القاموس المحيط، مادة "فخذ"، ج ٢، ص ٤٢٩.

(٥) انظر: قلعه جي، معجم لغة الفقهاء، ص ٤٤٥.

٤. **الملاقاة:** ألقاه من باب تعب لُقِيََا، وكل شيء استقبل شيئاً أو صادفه فقد لقينه، ومنه لقاء البيت وهو استقباله، فهي الاستقبال والمقابلة^(١). وتطلق الملاقاة ويراد بها المباشرة^(٢).
٥. **التقبيل:** مصدر قَبَّلَ يَقْبَلُ تقبيلًا، والجمع قُبُلٌ. والقُبلة بالضم: اللُثمة، فوضع الشيء ولثمه يسمى تقبيلًا^(٣).

المبحث الثالث: حكم مباشرة المرأة في نهار رمضان:

اختلف العلماء في حكم المباشرة أثناء الصيام على أقوال كثيرة، ويمكن تلخيصها فيما يلي:

القول الأول: أنه تستحب المباشرة أثناء الصوم مطلقاً (أي سواء صاحبها إنزال أو لا)، وقد نسبته الحافظ ابن حجر لبعض أهل الظاهر^(٤)، قال المباركفوري: "لعله أراد به ابن حزم، فإنه قال إنها حسنة مستحبة، سنة من السنن، وقربة من القرب إلى الله تعالى، فاستحبها"^(٥)، وهذا نص ابن حزم في المحلى بالآثار^(٦).

(١) انظر: الفيومي، المصباح المنير، ص ٧٦٦، والفيروز آبادي، القاموس المحيط، مادة "لقي"، ج ٣، ص ٧١٦.

(٢) انظر: قلعه جي، معجم لغة الفقهاء، ص ٤٥٨.

(٣) انظر: الفيروز آبادي، القاموس المحيط، مادة "قبِل"، ج ٢، ص ١٣٥، وقلعه جي، معجم لغة الفقهاء، ص ١٤٠.

(٤) العسقلاني، فتح الباري، ج ٤، ص ١٥١.

(٥) المباركفوري، أبو الحسن، عبيد الله بن محمد عبد السلام، مرعاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح، (إدارة البحوث العلمية والدعوة والإفتاء - الجامعة السلفية - بنارس الهند، ط ٣، ١٤٠٤هـ، ١٩٨٤م)، ج ٦، ص ٤٨٢.

(٦) ابن حزم الظاهري، المحلى بالآثار، (بيروت: دار الآفاق الجديدة، ط ١، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٤م) ج ٤، ص ٣٣٨.

القول الثاني: أنه تباح المباشرة في حق الصائم مطلقاً، وهو مروى عن أبي هريرة وسعد بن أبي وقاص وابن عباس وعائشة رضي الله عنهم، وبه قال عطاء والشعبي والحسن، وهو قول أحمد بن حنبل وإسحاق بن راهويه وداود الظاهري^(١).

القول الثالث: كراهة المباشرة مطلقاً في حق الصائم، وهو قول ابن عمر، والمشهور عند المالكية^(٢).

القول الرابع: أن المباشرة محرمة في حق الصائم مطلقاً، وهو قول ابن شبرمة، ونسبه الطحاوي إلى قوم لم يُسمَّهم^(٣).

القول الخامس: أن المباشرة مباحة للصائم إذا كان شيخاً، ومكروهة في حق الشاب، وهو المشهور عن ابن عباس - رضي الله عنهما - ونسبه القاضي - فيما نقله عنه صاحب عون المعبود - لأبي حنيفة والشافعي والثوري والأوزاعي^(٤).

القول السادس: أن المباشرة جائزة للصائم إذا كان يملك نفسه من

(١) انظر: العسقلاني، فتح الباري، ج٤، ص١٥٠، وابن عبد البر، التمهيد، ج٥، ص١١٤.

(٢) انظر: العدوي، حاشية العدوي، ج١، ص٥٧٧، والعسقلاني، فتح الباري، ج٤، ص١٥٠، والشوكاني، محمد بن علي، نيل الأوطار شرح منتقى الأخبار، (إدارة الطباعات المنيرية، د.ت.)، ج٤، ص٢٨٩.

(٣) الطحاوي، شرح معاني الآثار، ج٤، ص١٥٦.

(٤) انظر: العسقلاني، فتح الباري، ج٤، ص١٥٠، والعظيم آبادي، محمد شمس الحق، عون المعبود شرح سنن أبي داود، (بيروت: دار الكتب العلمية، ط٢، ١٤١٥هـ)، ج٧، ص٧.

الوقوع فيما يفسد صومه، وإلا فلا، وهو قول الحنفية والثوري، كما أنه المشهور عن الشافعي^(١).

القول السابع: أن المباشرة مكروهة في حق الصائم الذي تحرك المباشرة شهرته فقط، وهذا القول هو المشهور عند الحنابلة^(٢).

القول الثامن: أن المباشرة مباحة في صوم النفل، مكروهة في صوم الفرض، وهذا رواية ابن وهب عن مالك^(٣).

هذا - بإيجاز - هو أقوال الفقهاء في حكم المباشرة في حق الصائم، جاء سردها غير مصحوبة بالأدلة والنقاش، لأن هذه المسألة ليست هي المقصودة بهذا البحث بشكل مباشر، ولأن أغلب هذه الأدلة ومناقشها سيأتي في الفصل التالي في ذكر أثر مباشرة المرأة على الصيام. ولكن الباحث يرى أن الراجح من هذه الأقوال هو القول السادس، القائل بجواز المباشرة لمن يملك نفسه من أن يقع فيما يفسد صومه. والله أعلم.

(١) انظر: الكاساني، بدائع الصنائع، ج ٤، ص ٢٩٢، والماوردي، علي بن الحسن، الحاوي الكبير، (بيروت: دار الفكر، د.ت.)، ج ٣، ص ٩٥٥، والعسقلاني، فتح الباري، ج ٤، ص ١٥١.

(٢) انظر: البهوتي، منصور بن يونس، كشف القناع عن متن الإقناع، تحقيق هلال مصيلحي، (بيروت: دار الفكر، ١٤٠٢هـ)، ج ٢، ص ٣٢٩، وابن قاسم، عبد الرحمن بن محمد، حاشية الروض المربع شرح زاد المستقنع، (القاهرة: مؤسسة قرطبة، ط ٥، ١٤١٣هـ)، ج ٣، ص ٤٢٥.

(٣) انظر: العدوي، علي بن أحمد، حاشية العدوي على شرح كفاية الطالب الرباني، (بيروت: دار الفكر، ١٤١٢هـ)، ج ١، ص ٥٧٧، والمباركفوري، مرعاة المفاتيح، ج ٦، ص ٤٨٢.

• الفصل الثاني: أثر مباشرة المرأة على الصيام:

المبحث الأول: أثر مباشرة المرأة على الصيام إذا لم يحصل معها إنزال:

إذا باشر الصائم المرأة أثناء الصيام لكن لم يصحب مباشرته لها إنزال مني ولا خروج مذي، فهل يفسد صيامه بذلك أم لا؟

خلاف بين العلماء في ذلك؛ فمن أهل العلم من قال بفساد صومه، وأن عليه القضاء، ومن أهل العلم من قال بأن صومه صحيح .

وتفصيل أقوالهم في هذه المسألة كما يلي:

القول الأول: أن صومه صحيح، ولا يلزمه القضاء ولا الكفارة. وبه قال الجمهور من الحنفية والمالكية والشافعية والحنابلة، بل قد صرح بعض الفقهاء أنه لا يُعلم في ذلك خلاف، منهم ابن قدامة المقدسي^(١).

ومما جاء من نصوص هؤلاء القائلين بعدم إفساد الصائم بالمباشرة بدون إنزال ما يلي:

١. جاء في "اللباب" (كتاب حنفي): "وإن نام فاحتلم، أو نظر إلى امرأة أو تفكر بها - وإن أدامها - فأنزل، أو ادهن أو احتجم أو اكتحل - وإن وجد طعمه في حلقه - أو قبّل ولم ينزل لم يفطر"^(٢).

٢. وجاء في "المدونة": "عن مالك في رجل قبّل امرأته في رمضان، أو

(١) انظر: ابن قدامة، عبد الله بن أحمد، الشرح الكبير، تحقيق عبد الله بن عبد المحسن التركي وعبد الفتاح الحلو، (القاهرة: دار هجر للطباعة والنشر، ط١، ١٤١٤هـ/١٩٩٤م)، ج٣، ص٣٩.

(٢) الميداني، عبد الغني الغنيمي، اللباب في شرح الكتاب، تحقيق محمود أمين النواوي، (بيروت: دار الكتاب العربي، د.ت.)، ج١، ص٨٥.

غمزها، أو باشرها حتى أمذى في رمضان؟ قال: أرى أن يصوم يوماً مكانه، وإن لم يمز فلا أرى عليه شيئاً^(١).

٣. وجاء في "المجموع": "إذا قبل أو باشر فيما دون الفرج بذكره، أو لمس بشرة امرأة بيده أو غيرها، فإن أنزل المنى بطل صومه، وإلا فلا"^(٢).

٤. وقال ابن قدامة: "إذا قبل أو لمس لم يخل من ثلاثة أحوال: أحدها أن لا ينزل ولا يمزى، فلا يفسد صومه بذلك بغير خلاف علمناه"^(٣).

وقد استئلوا على مذهبيهم بعدد من الأئمة؛ من أهمها ما يلي:

الدليل الأول: حديث عائشة رضي الله عنها- السابق: "كان رسول الله ﷺ يقبل ويباشر وهو صائم"^(٤).

الدليل الثاني: حديث أم سلمة رضي الله عنها-: "أن النبي ﷺ كان يقبلها وهو صائم"^(٥).

الدليل الثالث: حديث حفصة رضي الله عنها-: "كان رسول الله ﷺ يقبل وهو صائم"^(٦).

(١) الأصحبي، مالك بن أنس، المدونة الكبرى، تحقيق زكريا عميرات، (بيروت: دار الكتب العلمية، د.ت.)، ج ١، ص ٢٦٨.

(٢) للنووي، المجموع، ج ٦، ص ٣٢٢.

(٣) ابن قدامة، الشرح الكبير، ج ٣، ص ٣٩.

(٤) سبق تخريجه.

(٥) سبق تخريجه.

(٦) سبق تخريجه.

ووجه الدلالة من هذه الأحاديث: أن الأصل في أفعاله ﷺ تشريع لأمتة يقتدى به فيه، ما لم يأت الدليل المخصص ولا يوجد^(١).

وردَ بأن النبي صلى الله عليه وسلم إنما كان يقبل ويباشر وهو صائم لأنه كان يملك نفسه ويأمن من أن ينجر به المباشرة أو القبلة إلى ما يفسد صومه، ولذلك جاء في تمام حديث عائشة رضي الله عنها "أنه كان أملككم بإربه، وهذا يدل على أنه لا يُعَمَّم الحكم غيره عليه الصلاة والسلام"^(٢).

الدليل الرابع: حديث عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال: "هششت" فقبلت وأنا صائم، فقلت: يا رسول الله، صنعت اليوم أمراً عظيماً: قبلتُ وأنا صائم. قال: لو مضمضتَ من الماء وأنت صائم؟ قلت: لا بأس به. قال: فمه"^(٣).

ووجه الدلالة من هذا الحديث: أن النبي ﷺ شبه القبلة بالمضمضة، والمضمضة مقدمة الشرب، فإذا لم يكن مع المضمضة نزول ماء إلى الحلق لا يفطر، فكذا القبلة، والقبلة صورة للمباشرة^(٤).

(١) انظر: العراقي، طرح التثريب شرح التقریب، (بيروت: دار إحياء التراث العربي، د.ت.)، ج ٤، ص ١٣٨.

(٢) انظر: ابن بطال، شرح صحيح البخاري، ج ٤، ص ٥٢، وابن رجب، عبد الرحمن ابن شهاب الدين، فتح الباري شرح صحيح البخاري، تحقيق أبو معاذ طارق بن عوض الله بن محمد، (المام: دار ابن الجوزي، ط ٢، ١٤٢٢ هـ)، ج ١، ص ٤١٦.

(٣) هششت معناه نشطت وارتحت. النووي، المجموع، ج ٦، ص ٣٢١.

(٤) أبو داود، سليمان بن الأشعث، سنن أبي داود، تحقيق محي الدين عبد الحميد، (بيروت: دار الفكر، ط ٢، ١٤١٧ هـ، ١٩٩٧ م)، ج ٢، ص ٢٨٤، رقم: ٢٣٨٧.

(٥) انظر: ابن قدامة، الشرح الكبير، ج ٣، ص ٣٩، والزرقاني، شرح الزرقاني على الموطأ، ج ٢، ص ٢٢١.

ورَدَ بأن هذا الحديث في صحته نظر، حيث ضعفه أحمد وقال: هذا ريح ليس من هذا شيء، وأنكره النسائي، وكذلك ضعفه داود وابن حزم^(١).
قال ابن عبد الهادي^(٢): "وإنما ضعف الإمام أحمد هذا الحديث وأنكره النسائي مع أن رواته صادقون، لأنَّ الثَّابِت عن عمر خلافة، فروى عبد الرزَّاق عن معمر عن الزُّهري عن ابن المسيَّب أن عن ابن المسيَّب أن عمر بن الخطَّاب كان ينهى عن القبلة للصائم، فقيل له: إنَّ رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كان قبل وهو صائم. فقال: من ذا له من الحفظ والعصمة ما لرسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؟! "^(٣).

وأجيب بأن الحديث صحيح، صحَّحه ابن خزيمة وابن حبان والحاكم والطحاوي وابن عبد البر^(٤). أما ما ثبت عن عمر من نهيه عن القبلة

(١) انظر: ابن قدامة، الشرح الكبير، ج ٣، ص ٣٩، وابن عبد الهادي، تنقيح التحقيق، ج ٣، ص ٢٣٤ - ٢٣٧، وابن مفلح، المبدع، ج ٢، ص ٤٢٧، والبهوتي، كشف القناع، ج ٢، ص ٣١٩.

(٢) ابن عبد الهادي، شمس الدين محمد بن أحمد، تنقيح التحقيق في أحاديث التعليق، تحقيق سامي بن محمد بن جاد الله وعبد العزيز بن ناصر الخباني، (الرياض: أضواء السلف، ط ١، ١٤٢٨هـ/٢٠٠٧م)، ج ٣، ص ٢٣٤ - ٢٣٧.

(٣) الصنعاني، عبد الرزاق بن همام، المصنف، تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي، (بيروت: المكتب الإسلامي، ط ٢، ١٤٠٣هـ)، ج ٤، ص ١٨٢، رقم: ٨٤٠٦.

(٤) انظر: العيني، محمود بن أحمد، عمدة القاري شرح صحيح البخاري، (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٠٤هـ/١٩٨٣م)، ج ١٦، ص ٣٧٤، والزرقاني، محمد بن عبد الباقي، شرح موطأ الإمام مالك، (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١١هـ)، ج ٢، ص ٢٢١، وابن عبد الهادي، شمس الدين، محمد بن أحمد، تنقيح التحقيق في أحاديث التعليق، سامي بن محمد بن جاد الله وعبد العزيز بن ناصر الخباني، (الرياض: أضواء السلف، ط ١، ١٤٢٨هـ/٢٠٠٧م)، ج ٣، ص ٢٣٤ - ٢٣٧، وعويضة، محمود بن عبد اللطيف، الجامع لأحكام الصيام، (د.م. ط ٢، ٢٠٠٥م)، ج ١، ص ٢٥٦.

للصائم، فقد حمله ابن عبد البرّ على التّنزيه، فقال: "لا أرى معنى حديث ابن المسيّب في هذا الباب عن عمر إلا تنزهًا واحتياطًا منه، لأنّه قد روي فيه عن عمر حديث مرفوع، ولا يجوز أن يكون عند عمر حديثٌ يخالفه إلى غيره"^(١).

الدليل الخامس: أن الذي ينافي الصوم ويعمل على فسادِه هو قضاء الشهوة صورة أو معنى، ولم يوجد ذلك في المباشرة التي لم يصحبها إنزال مني ولا خروج مذي، إذن فإقضاء ذلك إلى إفساد الصوم -على كل حال- مشكوك فيه، ولا يثبت التحريم بالشك^(٢).

القول الثاني: أنه إذا باشر الصائم المرأة في نهار رمضان ولم يصحب ذلك إنزال مني ولا خروج مذي فإن صومه يفسد بذلك ويلزمه قضاء ذلك اليوم. وهذا هو المشهور عن ابن مسعود رضي الله عنه، وهو قول سعيد بن المسيّب، ويحيى بن سعيد، وعبد الله بن شبرمة.

يقول القرطبي: "ومن كره القبلة للصائم عبدالله بن مسعود وعروة بن الزبير، وقد روي عن ابن مسعود أنه يقضي يومًا مكانه"^(٣).

وجاء في "المدونة": "قال ابن وهب عن يحيى بن أيوب عن يحيى بن سعيد، أنه قال في رجل باشر امرأته في رمضان بعد الفجر أو في قضاء رمضان، قال: إن كان باشرها مثلنذًا بذلك فإنه يقضيه"^(٤).

(١) ابن عبد البر، التمهيد، ج ٥، ص ١١٢ - ١١٣، وانظر: ابن عبد الهادي، تنقيح التحقيق، ج ٣، ص ٢٣٧.

(٢) انظر: ابن قدامة، الشرح الكبير، ج ٣، ص ٧٥.

(٣) القرطبي، محمد بن أحمد، الجامع لأحكام القرآن، (الرياض: دار عالم الكتب، ١٤٢٣هـ/٢٠٠٣م)، ج ٢، ص ٣٢٤.

(٤) الأصبجي، مالك بن أنس، المدونة الكبرى، تحقيق زكريا عميرات، (بيروت: دار الكتب العلمية، د.ت.)، ج ١، ص ٢٦٨.

وقال الشوكاني: قال النووي: ولا خلاف أنها لا تبطل الصوم إلا إن أنزل بها، ولكنه متعقب بأن ابن شبرمة أفتى بإفطار من قبل^(١).

وروى الطحاوي بسنده عن سعيد بن المسيب: في الرجل يقبل امرأته وهو صائم؟ فقال ينقض صومه^(٢).

ومن أدلة هذا القول ما يلي:

١. قول الله تعالى: ﴿فَالآنَ بَاشِرُوهُمْ وَأَبْتَغُوا مَا كَتَبَ اللَّهُ لَكُمْ وَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يَبَيِّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ ثُمَّ أَتُمُوا الصَّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ﴾^(٣).

ووجه الدلالة من هذه الآية: أن الله تعالى أباح بهذه الآية المباشرة والأكل والشرب في ليالي شهر رمضان، فدللت على حرمة هذه الأشياء نهاراً، وأن مزاوله أي واحد منها مفسدة للصوم^(٤).

وأجيب عن ذلك من وجهين:

الأول: أن النبي صلى الله عليه وسلم هو المبين عن الله تعالى، وقد أباح

(١) الشوكاني، محمد بن علي، نيل الأوطار شرح منتقى الأخبار، (إدارة الطباعات المنيرية، د.ت.)، ج ٤، ص ٢٨٩.

(٢) الطحاوي، أبو جعفر أحمد بن محمد، شرح معاني الآثار، تحقيق محمد زهري النجار، (بيروت: دار الكتب العلمية، ط ١، ١٣٩٩هـ)، ج ٣، ص ٤٨.

(٣) سورة البقرة آية: ١٨٧.

(٤) انظر: ابن خزيمة، أبو بكر محمد بن إسحاق، صحيح ابن خزيمة، تحقيق محمد مصطفى الأعظمي، (بيروت: المكتب الإسلامي، ١٣٩٠هـ/١٩٧٠م)، ج ٣، ص ٢٤٣، رقم: ١٩٩٨.

المباشرة نهاراً بفعله وقوله، فدل على أن المراد بالمباشرة في الآية هي الجماع، لا ما دونه من قبلة ونحوها، وغاية ما في الآية أن تكون عامة في كل مباشرة مخصصة بما وقع منه صلى الله عليه وسلم وما أذن به لأُمَّته^(١).

الثاني: يقول القرطبي: "لما بين سبحانه محظورات الصيام وهي الأكل والشرب والجماع، ولم يذكر المباشرة التي هي اتصال البشرة بالبشرة كالقبلة والجسة وغيرها، دل ذلك على صحة صوم من قبل ويأشُر، لأن فحوى الكلام إنما يدل على تحريم ما أباحه الليل وهو الأشياء الثلاثة، ولا دلالة فيه على غيرها بل هو موقوف على الدليل"^(٢).

٢. حديث أبي يزيد الضني عن ميمونة، رضي الله عنها، قالت: "سئل النبي ﷺ عن رجل قبل امرأته وهما صائمان؟ فقال: قد أفطرا"^(٣).

ووجه الدلالة - كما هو واضح من الحديث - أنه دل بنصّه الصريح على فساد صوم الذي قبل والتي قلبت، ولا شك أن المباشرة أبلغ من مجرد القبلة.

وأجيب عنه من حيث السند والمتن:

أما من حيث السند: فإن إسناده ضعيف، لأنه من رواية أبي يزيد الضبي وهو مجهول^(٤).

(١) انظر: العسقلاني، فتح الباري، ج ٤، ص ١٥٠، وابن حزم، المحلى، ج ٦، ص ٢٠٨، والصنعاني، محمد بن إسماعيل، سبل السلام شرح بلوغ المرام، (بيروت: دار الكتب العلمية، ط ٢، ١٤١٥هـ/١٩٩٥م)، ج ٢، ص ١٥٧.

(٢) القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، ج ٢، ص ٣٢٣.

(٣) انظر: النووي، المجموع، ج ٦، ص ٣٥٥.

(٤) انظر: ابن الجوزي، عبد الرحمن بن علي، العلل المتناهية في الأحاديث الواهية، تحقيق خليل الميس، (بيروت: دار الكتب العلمية، ط ١، ١٤٠٣هـ)، ج ٢، ص ٥٤٣، وابن حزم، المحلى، ج ٦، ص ٢٠٩.

قال الترمذي: "سألت محمداً -يعني البخاري- عنه، فقال: هذا حديث منكر، لا أحدث به، وأبو يزيد لا أعرف اسمه، وهو رجل مجهول"^(١).
وقال الدارقطني: "لا يثبت هذا، وأبو يزيد الضبي ليس بمعروف"^(٢).

وأما من حيث المتن؛ فأجيب عنه من وجوه:

الأول: أنه على فرض صحة هذا الحديث، فإنه يؤوّل بأن النبي صلى الله عليه وسلم قد أجاب عن صائمين بأعيانهم، على قلة ضبطهما لأنفسهما، فقال ذلك فيهما، أي أنه إذا كانت القبلة منهما، فقد كان معها غيرها، مما يضرهما^(٣).

الثاني: أنه على فرض صحته فإنه يؤوّل -كما قال السرخسي: "أنه قد علم من طريق الوحي حصول الإنزال به، ثم معنى اقتضاء الشهوة قد حصل بالإنزال فأنعدم ركن الصوم، ولا يتصور أداء العبادة بدون ركنها"^(٤).

الثالث: على فرض صحته كذلك فإنه يكون منسوخاً -كما يقول ابن

(١) انظر: القاضي، أبو طالب، علل الترمذي الكبير، تحقيق صبحي السامرائي، وأبو المعاطي النوري، ومحمود محمد الصعيدي، (بيروت: عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية، ١٤٠٩هـ)، ج ١، ص ١١٧، والذهبي، شمس الدين محمد بن أحمد، ميزان الاعتدال في نقد الرجال، تحقيق علي محمد معوض وعادل أحمد عبدالموجود، (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٩٥م)، ج ٧، ص ٤٤٥.

(٢) الدارقطني، علي بن عمر، سنن الدارقطني، تحقيق السيد عبد الله هاشم يماني المدني، (بيروت: دار المعرفة، ١٣٨٦هـ/١٩٦٦م)، ج ٢، ص ١٨٤، رقم: ١٨.

(٣) انظر: الطحاوي، شرح معاني الآثار، ج ٢، ص ١٤٨.

(٤) السرخسي، أبوبكر محمد بن أبي سهل، المبسوط في شرح الكافي، تحقيق محمد حسن محمد، (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٢١هـ/٢٠٠١م)، ج ٣، ص ١١٧.

حزم - بحديث أبي سعيد الخدري، رضي الله عنه قال: "رخص النبي صلى الله عليه وسلم في القبلة للصائم"^(١).

٣. عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال: "رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم في المنام، فرأيت أنه لا ينظرني فقلت: يا رسول الله، ما شأني؟ قال: ألسنت الذي تقبل وأنت صائم؟ فقلت: والذي بعثك بالحق إني لا أقبل بعد هذا وأنا صائم، فأقربه، ثم قال: نعم"^(٢).

ووجه الدلالة: أن النبي صلى الله عليه وسلم قد تغير على عمر بسبب تقبيله وهو صائم، ولما رجع عمر رضي الله عنه عن ذلك أقره عليه^(٣).

ونوقش كما قال ابن حزم بأن "الشرائع لا تؤخذ بالمنامات، لا سيما وقد أفتى رسول الله صلى الله عليه وسلم عمر في اليقظة حياً بإباحة القبلة للصائم، فمن الباطل أن ينسخ ذلك في المنام ميتاً نعوذ بالله من هذا. قال: ويكفي من هذا كله أن عمر بن حمزة -أحد رجال الأثر- لا شيء"^(٤).

(١) ابن خزيمة، صحيح ابن خزيمة، ج ٣، ص ٢٢٨، رقم: ١٩٦٦، وانظر: ابن حزم، المحلى، ج ٦، ص ٢٠٩.

(٢) الطحاوي، شرح معاني الآثار، ج ٣، ص ٤٧.

(٣) انظر: الشمري، جاسم كاظم عبادي، حكم القبلة للصائم، موقع مكتبة المسجد النبوي الشريف، <http://www.mktaba.org/vb/showthread.php>

٢٠١١/٣/١٠ م.

(٤) ابن حزم، محمد بن علي، المحلى، (بيروت: دار الآفاق الجديدة، ط ١،

١٤٠٥ هـ/ ١٩٨٤ م)، ج ٦، ص ٢٠٩.

٤. عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه، سئل عن الرجل يقبل وهو صائم قال: "يقضي يوماً مكانه"^(١).

ووجه الدلالة: أن ابن مسعود رضي الله عنه أفتى بقضاء الصائم لليوم الذي قبل فيه، مما يدل على فساد صوم ذلك اليوم.

ونوقش بما قال به الطحاوي: "فأما ما روى عن ابن مسعود فقد روى عنه خلافة، روى إسرائيل عن طارق، عن حكيم بن جابر، عن ابن مسعود أنه كان يباشر امرأته وهو صائم"^(٢).

القول الثالث: إذا باشر الصائم المرأة في نهار رمضان وانتشر ذكره، فإن صومه يفسد، ويلزمه قضاء ذلك اليوم، ولولم يصحب ذلك إنزال مني ولا خروج مذي، وهذا قول مالك في رواية ابن القاسم.

يقول القرطبي: "وروى ابن القاسم عن مالك فيمن قبل أو باشر فأنعظ"^(٣) ولم يخرج منه ماء جملة عليه القضاء، وروى ابن وهب عنه لا قضاء عليه حتى يمذي"^(٤).

وقال الحطاب: "إن نظر قاصداً إلى التلذذ بالنظر، أو تذكر قاصداً إلى التلذذ بذلك، أو لمس أو قبل أو باشر فلا شيء عليه، وإن أنعظ ولم يمذ ففي

(١) الطحاوي، شرح مشكل الآثار، ج ٣، ص ٤٧.

(٢) الطحاوي، شرح مشكل الآثار، ج ٣، ص ٤٩.

(٣) نعظ الذكر ينعظ نعظاً ونعوظاً، وأنعظ: قام وانتشر. ابن منظور، لسان العرب، مادة "نعظ"، ج ٧، ص ٤٦٤.

(٤) القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، ج ٢، ص ٣٢٤، وانظر: النووي، المجموع، ج ٦، ص ٣٥٥.

ذلك ثلاثة أقوال: أحدها أن عليه القضاء، وهي رواية ابن القاسم هذه، والثاني لا شيء عليه وهي رواية أشهب عن مالك في المدونة، والثالث الفرق بين المباشرة وما دونها من قبلة أو لمس، فإن أنعظ عن مباشرة فعليه القضاء، وإن أنعظ مما دونها فلا قضاء عليه^(١).

واستدل على فساد الصوم بالمباشرة إذا انتصب ذكره أن ذلك لا يكون إلا مع لذة شديدة يتيقن معها انفصال الماء عن موضعه، وحينئذ لا يتيقن المباشر أداء عبادة الصوم وسلامتها مما يفسدها، فلا بد من القضاء في هذه الحالة^(٢).

ورُدَّ بأن اللذة غير مراعاة؛ لأن الإنسان لا يكاد يُستبعد منها، ولو روعي سلامة الصوم منها لبطل أكثر الصوم، وأيضاً لو أن اللذة بلغت مبلغاً يُخاف منه انفصال الماء لما سلم من المذي، فإذا عرا من المذي علمنا أنها لذة يسيرة لا ينفصل معها الماء من مستقره^(٣).

الترجيح:

بعد استعراض أقوال أهل العلم في أثر مباشرة المرأة في أثناء الصيام على صحة الصوم أو فساده، وأدلة كل مذهب، والردود والنقاش التي أثّرت حولها؛ يتبين رجحان القول الأول الذي يرى أن مباشرة المرأة في أثناء الصيام لا يفسد الصوم، ولا يلزم المباشر قضاء ولا كفارة؛ ما لم يصحب تلك

(١) الخطاب، مواهب الجليل، ج ٣، ص ٣٤٤، وانظر: عليش، محمد بن أحمد، منح الجليل شرح مختصر خليل، (بيروت: دار الفكر، ١٤٠٩هـ/ ١٩٨٩م)، ج ٤، ص ٢٢.

(٢) انظر: الباجي، المنتقى، ج ٢، ص ١٧٠، رقم: ٥٧٥.

(٣) انظر: الباجي، المنتقى، ج ٢، ص ١٧٠، رقم: ٥٧٥.

المباشرة خروج مني، وذلك لقوة أدلتهم التي استدلوا بها، ولعدم سلامة أدلة المخالفين عن المعارضات الوجيهة، والردود القوية.

المبحث الثاني: أثر مباشرة المرأة على الصيام إذا حصل معها إنزال مني؛

إذا باشر الصائم المرأة أثناء الصيام وصحب هذه المباشرة إنزال مني، فهل يفسد صومه بذلك، وعليه قضاء ذلك اليوم أم لا؟ .

وإذا قلنا بفساد صومه ولزوم القضاء هل يجب عليه الكفارة أم لا؟
خلاف بين العلماء في المسألتين، وبيان ذلك كالتالي:

المسألة الأولى: اختلف العلماء في فساد صومه ولزوم القضاء على قولين:

القول الأول: أن صومه قد فسد ويلزمه قضاء ذلك اليوم. وهذا مذهب الحنفية^(١)، والمالكية^(٢)، والشافعية^(٣)، والحنابلة^(٤)، بل قد حكى بعض العلماء

(١) انظر: ابن نجيم، زين الدين بن إبراهيم، البحر الرائق شرح كنز الدقائق، (بيروت: دار المعرفة، د.ت)، ج ٢، ص ٢٩٣، والزيلعي، تبيين الحقائق، ج ١، ص ٣٢٤.

(٢) المواق، محمد بن يوسف، التاج والإكليل لمختصر خليل، (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١٢هـ)، ج ٢، ص ٤١٦، وللصاوي، أحمد بن محمد، بلغة السالك لأقرب المسالك، تحقيق محمد عبد السلام شاهين، (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١٠هـ/١٩٩٥م)، ج ١، ص ٢٨، والآبي، صالح بن عبد السميع، الثمر الداني في تقريب المعاني شرح رسالة ابن أبي زيد القيرواني، (بيروت: المكتبة الثقافية، د.ت)، ج ١، ص ٣١١، والدسوقي، محمد بن أحمد، حاشية الدسوقي على الشرح الكبير، تحقيق محمد عlish، (بيروت: دار الفكر، د.ت)، ج ١، ص ٥٣٩.

(٣) انظر: النووي، المجموع، ج ٦، ص ٣٧٢، والشرواني، عبد الحميد، حواشي الشرواني على تحفة المحتاج بشرح المنهاج، (بيروت: دار الفكر، د.ت)، ج ٣، ص ٤١٠.

(٤) انظر: ابن قدامة، عبد الله بن أحمد المقدسي، الكافي في فقه ابن حنبل، (بيروت: دار الكتب العلمية، ط ٢، ١٤١٦هـ/١٩٩٦م)، ج ١، ص ٣٥٤.

الإجماع على ذلك؛ منهم ابن قدامة في المغني^(١)، والماوردي في الحاوي^(٢)، وتعقبه ابن حجر فقال: "وفيه نظر، فقد حكى ابن حزم أنه لا يفطر ولو أنزل، وقوى ذلك وذهب إليه"^(٣).

واستدل أصحاب هذا القول على فساد الصوم ولزوم القضاء على المباشر أثناء الصيام إذا صاحب المباشرة إنزال مني بما يلي:

١. حديث عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال: "هششت فقبلت وأنا صائم، فقلت: يا رسول الله، صنعت اليوم أمراً عظيماً: قبلت وأنا صائم. قال: لو مضمضت من الماء وأنت صائم؟ قلت: لا بأس به. قال: فمه"^(٤).

وجه الدلالة: أنه شبه القبلة بالمضمضة، والمضمضة مقدمة الشرب، فإذا لم يكن معها نزول ماء إلى الحلق والجوف لم يبطل صومه فلم يفطر بها، أما إذا كان معها ذلك فإن صومه يفسد ويفطر بها، وكذلك القبلة وهي مقدمة الجماع والإنزال، فإذا لم يكن معها إنزال فلا يفطر، وإذا كان معها إنزال المنى أفطر بها^(٥).

وردّ بما قاله ابن مفلح -بعد نقله لوجه الدلالة السابق عن ابن قدامة- قال: "وفيه نظر، لأن غايته أنها قد تكون وسيلة وذريعة إلى الجماع، وفيه احتمال لا يفطر، وقاله داود وضعف الخبر السابق وقال هو ريح"^(٦).

(١) انظر: ابن قدامة، المغني، ج ٣، ص ٣٦.

(٢) انظر: العسقلاني، فتح الباري، ج ٤، ص ١٧٩.

(٣) العسقلاني، فتح الباري، ج ٤، ص ١٧٩.

(٤) سبق تخريجه.

(٥) انظر: العسقلاني، فتح الباري، ج ٤، ص ١٨١، والزرکشي، شرح الزرکشي، ج ٢،

ص ٤٢١، وابن قدامة، الكافي، ج ١، ص ٣٥٤.

(٦) ابن مفلح، المبدع، ج ٢، ص ٤٢٧.

٢. حديث عائشة، رضي الله عنها: "كان النبي ﷺ يقبل ويباشر وهو صائم، وكان أملككم لإربه" (١).

وجه الدلالة: أن في هذا الحديث إشارة إلى أن مَنْ لا يملك إربه من إنزال المنى فإنه يضره ذلك بفساد صومه (٢).

ورَدَّ بأن المراد بملك الإرب في الحديث هو أن يملك المباشر أو المُقبِل نفسه من الوقوع في الجماع، وليس إنزال المنى (٣). يدل على ما قلناه حديث عائشة الآخر، حيث قالت: كانت إحدانا إذا كانت حائضاً فأراد النبي صلى الله عليه وسلم أن يباشرها أن تتزر في فور حيضتها ثم يباشرها، قالت: وأيكم يملك إربه كما كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يملك إربه، يعني يملك نفسه من الوقوع في الجماع (٤).

وأجيب بأنه لو كان مقصوداً به الجماع لما أباح لنا صلى الله عليه وسلم المباشرة في نهار رمضان، فليس هو بالناهي عن الجماع في نهار رمضان والمبيح لمقدماته في نفس الوقت، وإلا لهلكت الأمة، فارتفع بذلك معنى الجماع وبقي المعنى الآخر وهو الإنزال (٥).

(١) سبق تخريجه.

(٢) انظر: الزركشي، شرح الزركشي، ج ٢، ص ٤٢١.

(٣) انظر: البابرتي، العناية شرح الهداية، ج ٣، ص ٢٨٧.

(٤) انظر: ابن حزم، المحلى، ج ٢، ص ٤٤٤.

(٥) انظر: أرشيف ملتقى أهل الحديث، المكتبة الشاملة، الإصدار الثالث، ٢٠٠٧م، (١٤٧٤٥٠/١٠٧/١).

٣. حديث: أن النبي ﷺ قال في الحديث القدسي: "... يدع طعامه وشرابه وشهوته من أجلي" (١).

وجه الدلالة: أن الصائم منع من الشهوة، وهو منع كل ما يثيرها، وأقصى الشهوة عند الإنزال، فكان الإنزال موجباً للفطر وفساد الصوم (٢).

ونوقش بأن الشهوة أمرها واسع، فمنها القبلية ومنها الضم ومنها المباشرة ومنها غير ذلك، وإنما ورد أمر الشارع بتخصيص الجماع بالمنع أثناء الصوم، وإفساد الصوم به دون غيره من أنواع الشهوة (٣).

وأجيب بأن معنى الجماع -وهو قضاء الشهوة- بالمباشرة وإنزال المنى موجود، لقول النبي صلى الله عليه وسلم: "وفي بضع أحدكم صدقة" قالوا: يا رسول الله، أيأتي أحدنا شهوته ويكون له فيها أجر؟ قال: "أرأيتم لو وضعها في حرام أكان عليه وزر؟ فكذلك إذا وضعها في الحلال كان له أجر"، والذي يوضع إنما هو المنى الدافق (٤).

القول الثاني: أن صومه صحيح ولا شيء عليه، وهذا مذهب داود الظاهري وابن حزم (٥)، واختاره الصنعاني، وبه يقول الشيخ الألباني من المعاصرين.

(١) البخاري، محمد بن إسماعيل، الجامع المختصر الصحيح، تحقيق مصطفى ديب البغا، (الليامة: دار بن كثير، ط ٣، ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م)، ج ٦، ص ٤٥٧، رقم: ١٧٦١.

(٢) انظر: العسقلاني، فتح الباري، ج ٤، ص ١٧٩.

(٣) انظر: أرشيف ملتقى أهل الحديث، المكتبة الشاملة، (١/١٣٧٨٠).

(٤) انظر: الكاساني، بدائع الصنائع، ج ٢، ٢٤٤، والزرکشي، شرح الزرکشي، ج ١، ص ٤٢١، والعثيمين، مجموع فتاوى ورسائل ابن عثيمين، جمع وترتيب: فهد بن ناصر بن إبراهيم السليمان، (الرياض: دار الوطن، ١٤١٣هـ)، ج ١٩، ص ١٣٨.

(٥) انظر: ابن حزم، محمد بن علي، المحلى، (بيروت: دار الآفاق الجديدة، ط ١، ١٤٠٥هـ/١٩٨٤م)، ج ٤، ص ٣٤٧، والعسقلاني، فتح الباري، ج ٤، ص ١٧٩.

يقول ابن حزم: "ولا ينقض الصوم حجامةً، ولا احتلام، ولا استمئاء، ولا مباشرة الرجل امرأته أو أمته المباحة له فيما دون الفرج، تعتمد الإماء أم لم يمن، أمذى أم لم يمد" (١).

ويقول الصنعاني: "واختلفوا أيضا فيما إذا قبل أو نظر أو باشر فأنزل أو أمذى، فعن الشافعي وغيره أنه يقضي إذا أنزل في غير النظر، ولا قضاء في الإماء، وقال مالك يقضي في كل ذلك ويكفر، إلا في الإماء فيقضي فقط، وثمة خلافات أخر، الأظهر أنه لا قضاء ولا كفارة إلا على من جامع، وإلحاق غير المجامع به بعيد" (٢).

وقال الألباني في تعليقه على كلام صاحب فقه السنة: "قوله: "الاستمئاء" (إخراج المنى) سواء أكان سببه تقبيل الرجل لزوجته أو ضمها إليه أو كان باليد فهذا يبطل الصوم ويوجب القضاء" قلت: لا دليل على الإبطال بذلك، وإلحاقه بالجماع غير ظاهر" (٣).

واستدل أصحاب هذا القول بما يلي:

١. عن مسروق قال: سألت عائشة: ما يحل للرجل من امرأته صائما؟ قالت: كل شيء إلا الجماع (٤).

(١) ابن حزم، المحلى، ج ٢، ص ٤٤٤.

(٢) الصنعاني، محمد بن إسماعيل، سبل السلام شرح بلوغ المرام، (بيروت: دار الكتب العلمية، ط ٢، ١٤١٥هـ/ ١٩٩٥م)، ج ٢، ص ١٥٨.

(٣) الألباني، محمد ناصر الدين، تمام المنة في التعليق على فقه السنة، (عمان - الأردن: المكتبة الإسلامية، ط ٣، ١٤٠٩هـ-)، ج ١، ص ٤١٨.

(٤) الصنعاني، المصنف، ج ٤، ص ١٩٠، رقم: ٧٤٣٩.

وجه الدلالة: أن عائشة رضي الله عنها أفنت بإباحة فعل الصائم مع امرأته كل شيء إلا الجماع، والظاهر أنها أخذت ذلك عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، ومعلوم أن فعل الرجل مع المرأة كل شيء قد يصاحب ذلك إنزال المنى، ولو كان ذلك دون الجماع.

وردّ بأن المراد بكل شيء في هذا الأثر هو الذي لا يصحبه إنزال المنى، كما فهم ذلك جميع العلماء في جميع الأزمان والأعصار قبل أن يأتي الظاهرية ففهموا منه خلاف ما فهمه من قبلهم^(١).

٢. أنه لم يأت بكراهة المباشرة في حق الصائم نص ولا إجماع، فكيف يبطل الصوم بها^(٢).

ويناقش بأن المباشرة التي قلنا بأنها تُفسد الصوم هي التي يصاحبها إنزال المنى، وليس كل مباشرة، وقد جاءت الإشارة إلى ذلك في حديث عائشة رضي الله عنها، حيث قالت: "وكان أملككم لإربه"^(٣).

٣. أنه لم يأت بإفساد الصوم بها نص لا من الكتاب ولا من السنة ولا حتى من أقوال الصحابة^(٤).

٤. أن خروج المنى بلا مباشرة لا ينقض الصوم، وكذا المباشرة بلا إنزال منى لا تنقض الصوم، فإذا كان انفراد كل واحد منهما لا ينقض الصوم، فكذلك إذا اجتمعا^(٥).

(١) انظر: العسقلاني، فتح الباري، ج ٤، ص ١٥١؛ أرشيف ملتقى أهل الحديث، المكتبة الشاملة، (١٤٧٤٥٠/١٠٧/١).

(٢) انظر: ابن حزم، المحلى، ج ٤، ص ٣٤٧.

(٣) العسقلاني، فتح الباري، ج ٤، ص ١٥١.

(٤) انظر: عويضة، الجامع لأحكام الصيام، ج ١، ص ٢٦١.

(٥) ابن حزم، المحلى، ج ٤، ص ٣٤٧.

ويناقش بأن الذي ينقض الصوم هو قضاء الشهوة "يدع طعامه وشرابه وشهوته من أجلي"، وإنزال المني أقصى ما يطلب بالجماع من الالتذاذ، فوجب بالإنزال مع المباشرة فساد الصوم^(١).

الترجيح:

بعد عرض أقوال أهل العلم في هذه المسألة وعرض أدلة كل قول وما أثير حولها من الردود والنقاش يرى الباحث رجحان القول الأول، القائل بأن المباشرة إذا صاحبها إنزال مني تفسد الصوم وتوجب قضاء ذلك اليوم؛ وذلك لقوة ما استدلوا به. ويكفي أن هذا القول هو الذي عليه جماهير العلماء من الأئمة الأربعة وغيرهم، ولم يخالفهم إلا الظاهرية، وعدد قليل جداً من العلماء المتأخرين. حتى إن بعض الفقهاء قد حكي في المسألة عدم الخلاف كما مر معنا من قول ابن قدامة، وكذلك ذكر النووي أن صاحب الحاوي قد نقل فيه الإجماع^(٢).

وإذا عرفنا أن الصائم مأمور بترك طعامه وشرابه وشهوته، واقتراه لأي واحد منها يبطل صومه؛ عرفنا أن مباشرته مع الإنزال تبطل صومه، لأنه بذلك لم يترك شهوته بل قد قضاها، لأن الشهوة تنطفئ تلقائياً بمجرد الإنزال^(٣). والله تعالى أعلم.

مع التنبيه على أن القول المخالف أيضاً له اعتباره، فلا يشنع أو يُلام من يأخذ به حسب ما ظهر له من الدليل والنظر، ما لم يكن ذلك منه اتباعاً

(١) العسقلاني، فتح الباري، ج ٤، ص ١٥١.

(٢) النووي، المجموع، ج ٦، ص ٣٢٢.

(٣) انظر: أرشيف ملنقى أهل الحديث، المكتبة الشاملة، (١٤٧٤٥٠/١٠٧/١).

لهوى النفس وتتبع الرُخص. وبمثل هذا قرّر الشيخ محمد صالح المنجد، بعد إقتائه بفساد صوم من أنزل المني من المباشرة، حيث قال: "ونحن لا ننكر وجود خلاف في المسألة، وقد رأى ابن حزم ورجحه الشيخ الألباني رحمهما الله أن إنزال المني بمباشرة الزوجة لا يفطر، فإن كان أحد يرى هذا القول عن علم، ويتبنّاه تديناً لا اتباعاً لهواه فإنه لا حرج عليه في ذلك، لأن الإنسان لا يكلف إلا بما بلغه علمه، ولكن بشرط أن يكون إنما يرى ذلك على حسب ما ظهر له من الأدلة وأقوال العلماء، وليس لمجرد الترخّص والأخذ بالأسهل، فلا يجوز لمسلم أن يتتبع زلات العلماء وأخطاءهم، فإنه بذلك يجتمع فيه الشر كله، ولهذا قال العلماء: "من تتبّع ما اختلف فيه العلماء، وأخذ بالرخص من أقاويلهم تزندق أو كاد"^(١).

وأيضاً ينبغي أن نعلم أن الذي تُباح له المباشرة -حتى عند الذين يبيحونها مع الإنزال- هو الذي يملك نفسه من الوقوع في الجماع، أما الذي لا يملك نفسه من ذلك فلا يبيحها له أحد. يقول الألباني -بعد تقريره عدم بطلان صوم من استمنى-: "وإن مما ينبغي التنبيه عليه هنا أن كون الإنزال بغير جماع لا يفطر شيء، ومباشرة الصائم شيء آخر، ذلك أننا لا ننصح الصائم - وبخاصة إذا كان قوي الشهوة - أن يباشر وهو صائم، خشية أن يقع في المحذور (الجماع)، وهذا سداً للزريعة المستفادة من عديد من أدلة الشريعة، منها قوله صلى الله عليه وسلم: "ومن حام حول الحمى يوشك أن يقع فيه" وكأن السيدة عائشة رضي الله عنها أشارت إلى ذلك بقولها حين

(١) المنجد، محمد صالح، فتاوى الإسلام سؤال وجواب، قام بجمعها: أبو يوسف

القحطاني، المكتبة الشاملة، الإصدار الثالث، ٢٠٠٧م، (٥٥٥٧/١).

روت مباشرة النبي صلى الله عليه وسلم وهو صائم: " وأيكم يملك إربه؟" (١).

المسألة الثانية: هل يلزمه مع القضاء الكفارة؟

سبق في المسألة الأولى أن جمهور الفقهاء على أن مباشرة المرأة إذا صاحبها إنزال المنى فإنها تفسد الصوم، وتوجب القضاء، وأن هذا هو القول الراجح من قولي العلماء.

لكن الجمهور - بعد قولهم بوجوب القضاء - فإنهم يختلفون في إيجاب الكفارة على قولين:

القول الأول: عدم وجوب الكفارة بالإنزال بالمباشرة فيما دون الفرج.

وهذا مذهب الحنفية، والشافعية، والصحيح عند الحنابلة.

ومن نصوصهم في ذلك ما يلي:

- يقول السرخسي: "رجل قبل امرأته في شهر رمضان فأنزل عليه القضاء ولا كفارة عليه" (٢).

- وقال الماوردي: "أما إن وطئ دون الفرج أو قبل أو باشر فلم ينزل فهو على صومه لا قضاء عليه، ولا كفارة، وإن أنزل فقد أفطر، ولزمه القضاء إجماعاً، ولا كفارة عليه عندنا" (٣).

- وقال المرداوي: "وهما روايتان في المجامع دون الفرج، يعني إذا جامع دون الفرج فأنزل... إحداهما: لا تجب الكفارة وهي المذهب... والرواية الثانية: تجب الكفارة، اختارها الأكثر" (٤).

(١) الألباني، تمام المنة، ج ١، ص ٤٢٠.

(٢) السرخسي، المبسوط، ج ٤، ص ٣٠.

(٣) الماوردي، الحاوي الكبير، ج ٣، ص ٩٤٥.

(٤) المرداوي، علي بن سليمان، الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف، (بيروت: دار إحياء التراث العربي، ط ١، ١٤١٩هـ)، ج ٣، ص ٢٢٤.

واستدل أصحاب هذا القول على عدم لزوم الكفارة عليه بما يلي:

١. أنه إفتار بغير جماع تام فأشبهه القبلة^(١).
٢. أن المعنى الذي من أجله وجبت الكفارة في الجماع في الفرج هو الإيلاج لا الإنزال، فالكفارة تلزم المجامع بالإيلاج في الفرج سواء أنزل أو لم ينزل^(٢).
٣. أن الأصل عدم وجوب الكفارة عند فساد الصوم، ولا نص ولا إجماع في وجوبها على المباشر إذا أنزل، ولا يصح قياسه على الجماع بالإيلاج في الفرج؛ لأنه أبلغ، بدليل أن الوطء في الفرج يوجب الكفارة من غير إنزال^(٣).
٤. أن إيجاب القضاء على المباشر إذا أنزل نظراً لوجود معنى الجماع، ووجود المنافي لحرمة الصوم صورة أو معنى فإنه يكفي لإيجاب القضاء. أما عدم إيجاب الكفارة فلأنها تقتصر إلى كمال الجنابة؛ لأنها تندرج بالشبهات كالحدود^(٤).

(١) انظر: الماوردي، الحاوي الكبير، ج ٣، ص ٢٩٠، وابن قدامة، المغني، ج ٣، ص ١٣٥، والموسوعة الفقهية الكويتية، (الكويت: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، ١٤٠٤هـ - ١٤٢٧هـ)، ج ٣٥، ص ٥٧.

(٢) انظر: الموسوعة الفقهية الكويتية، ج ٣٥، ص ٥٦، والماوردي، الحاوي الكبير، ج ٣، ص ٢٩٠، وابن قدامة، المغني، ج ٣، ص ١٣٥.

(٣) انظر: الموسوعة الفقهية الكويتية، ج ٣٥، ص ٥٦، وابن قدامة، المغني، ج ٣، ص ١٣٥.

(٤) نظر: البابر، العناية شرح الهداية، ج ٢، ص ٣٢٩، وابن الهمام، فتح القدير، ج ٢، ص ٣٣١، وابن قدامة، المغني، ج ٣، ص ١٣٥.

٥. أن إيجاب الكفارة أعلى عقوبات المفطر لإفطاره، فلا يعاقب بها إلا بعد بلوغ الجنابة نهايتها، ولم تبلغ نهايتها فلم تجب الكفارة^(١).

القول الثاني: أن المباشرة إذا صاحبها إنزال المني فإنها توجب الكفارة مع القضاء. وهو قول المالكية، ورواية عند الحنابلة.

جاء في التمهيد: "وقال مالك: لا أحب للصائم أن يقبل فإن قبل في رمضان فأنزل فعليه القضاء والكفارة، وإن قبل فأمذى فعليه القضاء ولا كفارة"^(٢).

وقد نقلنا قول المرداوي في المسألة السابقة، وفيه: "والرواية الثانية: تجب الكفارة، اختارها الأكثر"^(٣).

واستدل أصحاب هذا القول بما يلي:

١. عن مجاهد: "أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر الذي أفطر في رمضان يوماً من رمضان بكفارة الظهر"^(٤)، وفي رواية عن هشيم عن ليث عن مجاهد عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله^(٥).

(١) انظر: البابرّي، العناية شرح الهداية، ج ٢، ص ٣٣١، وابن الهمام، فتح القدير، ج ٢، ص ٣٣١.

(٢) ابن عبد البر، التمهيد، ج ٥، ص ١١٥.

(٣) المرداوي، الإنصاف، ج ٣، ص ٢٢٤.

(٤) البيهقي، أحمد بن الحسين، السنن الكبرى، تحقيق محمد عبد القادر عطا، مكة المكرمة: مكتبة دار الباز، د.ت)، ج ٤، ص ٢٢٩، رقم: ٧٨٥٨.

(٥) الدارقطني، علي بن عمر، سنن الدارقطني، تحقيق السيد عبد الله هاشم يماني المدني، (بيروت: دار المعرفة، ١٣٨٦هـ/١٩٦٦م)، ج ٢، ص ١٩٠، رقم: ٥٢.

وجه الدلالة: أن النبي صلى الله عليه أمر من أفطر يوماً في رمضان دون الجماعة بالكفارة، والذي يباشر حتى الإنزال فقط أفطر، فتجب عليه الكفارة.

والجواب عليه -كما قال النووي- من وجهين^(١):

الأول: أنه ضعيف لأن الرواية الأولى مرسلة، والثانية فيها ليث، وهو ابن أبي سليم ضعيف^(٢).

الثاني: جواب البيهقي إن هذا اختصار وقع من هشيم، فقد رواه أكثر أصحاب ليث عنه عن مجاهد عن أبي هريرة رضي الله عنه مفسراً في قصة الذي وقع على امرأته في نهار رمضان، قال البيهقي وهكذا كل حديث روي في هذا الباب مطلقاً من وجه، فقد روى من وجه آخر مفسراً بأنه في قصة الواقع على امرأته^(٣).

٢. أنه أفطر بمعصية، فأشبهه الجماعة في الفرج^(٤).

وأجيب بأن لا نسلم أن مباشرة الصائم أهله تعدّ معصية، وعلى فرض أنها معصية فهي شبيهة بالردة، فإنها تبطل الصوم ولا توجب الكفارة^(٥).

٣. أنه فطر بإنزال عن مباشرة، فوجب أن تتعلق به الكفارة كالوطء في الفرج، بجامع قضاء الشهوة في الكل^(٦).

(١) النووي، المجموع، ج ٦، ص ٣٣٠.

(٢) انظر: الدارقطني، سنن الدارقطني، ج ٢، ص ١٩٠، رقم: ٥٢.

(٣) انظر: البيهقي، السنن الكبرى، ج ٤، ص ٢٢٩، رقم: ٧٨٥٩.

(٤) النووي، المجموع، ج ٦، ص ٣٤٢.

(٥) النووي، المجموع، ج ٦، ص ٣٤٢.

(٦) انظر: الماوردي، الحاوي الكبير، ج ٣، ص ٤٣٥، والزرکشي، شرح الزرکشي، ج ٢، ص ٥٩٠.

وأجيب بأن قياس المباشرة على الجماع في الفرج قياس لا يصح؛ لأن الجماع في الفرج أبلغ، إذ تترتب عليه أحكام كثيرة مختصة به دون ما سواه من المباشرة وغيرها^(١).

٤. أنه أفطر بأعلى ما في الباب فوجبت عليه الكفارة كالمجامع^(٢).
وأجيب بأن إيجاب الكفارة يفترق إلى كمال الجنائية، وجناية المباشرة حتى الإنزال ليست كاملة للجماع، فوجب أن يُدرأ بالشبهة كالحدود^(٣).
الترجيح:

بعد استعراض الأقوال في هذه المسألة وأدلة كل قول فإن الباحث يرى أن القول الراجح هو القول الأول؛ القائل بعدم بوجوب الكفارة على من أنزل المنى من المباشرة، وذلك لقوة أدلتهم، ولعدم سلامة أدلة المخالفين من المعارضات الوجيهة. ويكفي لرجحان القول الأول: أن الأصل عدم وجوب الكفارة عند فساد الصوم، ولا نص ولا إجماع في وجوبها على المباشر إذا أنزل. والله تعالى أعلم.

المبحث الثالث: أثر مباشرة المرأة على الصيام إذا حصل معها خروج مذي

إذا باشر الرجل المرأة أثناء الصيام وصاحبها خروج مذي، فهل يفسد الصوم بذلك، ويجب القضاء أم لا؟ وعلى القول بفساد الصيام ووجوب

(١) انظر: ابن قدامة، الكافي، ج ١، ص ٣٥٥.

(٢) انظر: ابن قدامة، المغني، ج ٣، ص ١٣٠، والوركشي، شرح الزركشي، ج ٢، ص ٥٦٩.

(٣) انظر: البابرتي، أكمل الدين، محمد بن محمد، العناية شرح الهداية، (بيروت: دار الفكر، ط ٢، ١٤١٩هـ/١٩٩٨م)، ج ٢، ص ٣٢٩، ابن الهمام، محمد بن عبد الواحد، فتح القدير، (بيروت: دار الفكر، ط ٢، ١٣٩٧هـ)، ج ٢، ص ٣٣١، وابن قدامة، المغني، ج ٣، ص ١٣٥.

القضاء؛ هل تجب الكفارة أم لا؟ هذا ما سنتعرف عليه من خلال هذا المبحث.

المسألة الأولى: هل خروج المذي بسبب المباشرة يفسد الصوم ويوجب القضاء؟

اختلف العلماء في ذلك على قولين:

القول الأول: أنه إذا باشر الرجل المرأة أثناء الصيام وصاحبها خروج مذي، فلا يفسد صومه بذلك، ولا يجب عليه قضاء ذلك اليوم. وهذا قول الحنفية والشافعية، وهو قول مرجوح عند الحنابلة، واختاره ابن المنذر، وشيخ الإسلام ابن تيمية، والمرداوي، وغيرهم من فقهاء الحنابلة.

- يقول العبادي: "ولو قبلت الصائمة زوجها فأنزلت أفطرت، وكذا إذا أنزل هو، وإن أمذى أو أمذت لا يفسد الصوم"^(١).

- ويقول النووي: "لو قبل امرأة وتلذذ فأمذى ولم يمن لم يفطر عندنا بلا خلاف، وحكاه ابن المنذر عن الحسن البصري والشعبي والأوزاعي وأبي حنيفة وأبي ثور، قال وبه أقول، وقال مالك وأحمد: يفطر"^(٢).

- وقال المرداوي: "إذا قبل أو لمس فأمذى فسد صومه، هذا الصحيح من المذهب، نص عليه، وعليه أكثر الأصحاب، وقيل: لا يفطر، اختاره الآجري وأبو محمد الجوزي والشيخ تقي الدين، نقله عنه في الاختيارات قال في الفروع وهو أظهر. قلت: وهو الصواب"^(٣).

(١) العبادي، أبو بكر بن علي بن محمد الحداد، الجوهرة النيرة على مختصر القدوري، (باكستان: مكتبة حقانية، د.ط، د.ت)، ج٢، ص ٢٧.

(٢) النووي، المجموع، ج٦، ص ٣٢٣.

(٣) المرداوي، الإنصاف، ج٣، ص ٢١٤.

واستدل أصحاب هذا القول على مذهبهم بما يلي:

١. عملاً بالأصل؛ لأن الأصل عدم إبطال الصيام إلا بدليل، وليس هناك دليل يفيد بطلان الصوم بخروج المذي بسبب المباشرة^(١).
٢. أن المذي الخارج بالمباشرة لا يوجب الغسل، فأشبهه البول^(٢).
٣. أن قياس المذي علىمني لا يصح؛ لظهور الفرق بينهما في كثير من الأحكام^(٣).

القول الثاني: أنه إذا باشر الرجل المرأة أثناء الصيام وصاحبها خروج مذي، فإن صومه يفسد بذلك، ويجب عليه قضاء ذلك اليوم، وهذا مذهب المالكية، وهو الصحيح من مذهب الحنابلة، وبه قال إسحاق^(٤).

- يقول الخطاب: "روى ابن وهب وأشهب عن مالك فيمن قبل امرأته أو غمزها أو باشرها في رمضان فلا شيء عليه إلا أن يمذي فيقضي"^(٥).
- ونقل ابن عبد البر عن ابن خواز بندا (من المالكية) قوله: "القضاء على من قبل فأمذى عندنا مستحب ليس بواجب"^(٦).
- وسبق قول المرداوي: "إذا قبل أو لمس فأمذى فسد صومه، هذا الصحيح من المذهب"^(٧).

(١) انظر: ابن مفلح، الفروع، ج ٣، ص ٥٠.

(٢) انظر: النووي، المجموع، ج ٦، ص ٣٥٠، وابن قدامة، الشرح الكبير، ج ٣، ص ٣٩.

(٣) انظر: ابن مفلح، المبدع، ج ٣، ص ٢٤، وابن مفلح، الفروع، ج ٣، ص ٥٠.

(٤) انظر: العسقلاني، ج ٤، ص ١٥١.

(٥) الخطاب، مواهب الجليل، ج ٣، ص ٣٤٣.

(٦) ابن عبد البر، التمهيد، ج ٥، ص ١١٥.

(٧) المرداوي، الإنصاف، ج ٣، ص ٢١٤. وانظر: ابن قدامة، الشرح الكبير، ج ٣، ص ٣٩، والبيهوتي، منصور بن يونس، الروض المربع شرح زاد المستتقع في

اختصار المقنع، تحقيق سعيد محمد اللحام، (بيروت: دار الفكر، ١٤٠٢هـ)، ج ١،

واستدل أصحاب هذا القول بما يلي:

١. قياس المذي على المنى بأنه خارج تخلله الشهوة خرج بالمباشرة فأفسد الصوم كخروج المنى بها^(١).
- ورُدَّ بأن قياس المذي على المنى قياس مع الفارق، فلا تصح التسوية بينهما في الأحكام^(٢).
٢. أن الصوم قد ثبت في ذمته، فإذا باشر وصاحب ذلك خروج المذي لم يتيقن أداء الصوم على وجهه، ولا براءة ذمته فلزمه القضاء^(٣).
- ورُدَّ بأنه متيقن من أداء الصوم، شك في حدوث الفطر، واليقين لا يزول بالشك^(٤).

الترجيح:

الراجح هو القول الأول؛ القائل بعدم فساد صوم من باشر فأمذى، وذلك لقوة ما استدل به أصحاب هذا القول، ولضعف استدلال أصحاب القول الثاني، وعدم سلامتها من الردود القوية. والله تعالى أعلم.

مسألة: هل تلزمه الكفارة على القول بفساد الصوم؟

لم يوجب أحد من العلماء الكفارة على من باشر في رمضان فأمذى، حتى القائلون بفساد صوم من حصل منه ذلك، وذلك لعدم ورود نص في إيجابها عليه، ولا إجماع، ولا يصح قياسه على الجماع، ولأن الأصل عدم

(١) انظر: ابن قدامة، المغني، ج ٤، ص ٣٦١، وابن مفلح، المبدع، ج ٣، ص ٢٤.

(٢) انظر: الباجي، المنتقى، ج ٢، ص ٤٨.

(٣) انظر: المرجع نفسه، ج ٢، ص ٤٨.

(٤) انظر: المرجع نفسه، ج ٢، ص ٤٨.

ثبوت الكفارة بذلك في ذمته، وإنما تثبت لتيقن الفطر على صفات معتبرة، ونحن لا نتيقن ذلك فلم تجب (١).

يقول ابن حجر: "واختلف فيما إذا باشر أو قبل أو نظر فأنزل أو أمذى، فقال الكوفيون والشافعي: يقضي إذا أنزل في غير النظر ولا قضاء في الإمضاء، وقال مالك وإسحاق: يقضي في كل ذلك ويكفر، إلا في الإمضاء فيقضي فقط" (٢).

وبهذا تأتي فقرات هذا البحث إلى نهايتها، وفيها يلي خاتمة تستعرض ما يضمنه البحث من النتائج.

• الخاتمة:

وفي ختام هذا العرض لمسألة أثر مباشرة المرأة على الصيام يمكن استخلاص أهم يتضمنه من النتائج في النقاط التالية:

١- أن المقصود بمعنى الأثر في هذا البحث: هو ما يترتب على الشيء، وهو المسمى بالحكم عند الفقهاء، فالمقصود بأثر مباشرة المرأة أثناء الصيام، أي ما يترتب على مباشرة المرأة أثناء الصيام من أحكام شرعية.

٢- أن المباشرة تطلق في اصطلاح الفقهاء، ويراد بها أحد معنيين:

الأول: بمعنى الجماع في الفرج.

الثاني: إلصاق البشرة على البشرة من أي موضع كان من البدن.

(١) انظر: المرجع نفسه، ج ٢، ص ٤٨، وابن قدامة، المغني، ج ٤، ص ٣٦٦، وابن مفلح، الفروع، ج ٣، ص ٨٤٠.

(٢) العسقلاني، فتح الباري، ج ٤، ص ١٥١.

والإطلاق الثاني هو المراد به هنا في موضوع البحث، فالمراد بالمباشرة هنا: هي مقدمات الجماع ما عدا الوطء في الفرج من التقبيل والملامسة والمفاخضة والمعانقة ونحوها.

٣- أن الصيام في اللغة هو الإمساك عن الشيء، والترك له؛ وفي الاصطلاح: إمساك عن المفطرات من طلوع الفجر الثاني إلى غروب الشمس، وأنه على قسمين: الواجب والنفل، وأن المقصود بالصيام هنا في موضوع البحث هو الصيام الواجب، سواء كان واجباً بأصل الشرع، كصيام شهر رمضان، أو واجباً بإيجاب الإنسان على نفسه، كصوم النذر.

٤- اختلف الفقهاء في حكم صوم النفل إذا بدأ فيه هل يلزمه إكماله أم لا، ولعل الراجح هو أن من بدأ صيام التطوع استحب له إتمامه، وإن خرج منه بلا عذر فلا إثم عليه، ولا يجب قضاؤه.

٥- أن للفظه المباشرة مفردات مرادفة لها في المعنى، منها اللمس، والمس، والمفاخضة، والملاقة، والتقبيل.

٦- اختلف الفقهاء في حكم المباشرة أثناء الصيام على أقوال، ولعل القول الراجح هو أن من ملك نفسه من الوقوع فيما يفسد صومه جاز له المباشرة، وإلا فلا. والله أعلم.

٧- اختلف الفقهاء في أثر مباشرة المرأة على الصيام إذا لم يصاحبها إنزال مني، ولا خروج مذي على أقوال، والقول الراجح - والله أعلم - هو أن المباشرة إذا لم يحصل معها إنزال مني، ولا خروج مذي فلا يفسد الصوم ولا توجب القضاء.

٨- اختلف الفقهاء في أثر مباشرة المرأة على الصيام إذا حصل معها إنزال مني على أقوال، ولعل أرجح الأقوال هو أن صومه فسد فيلزمه القضاء. والله أعلم.

٩- في المسألة السابقة على القول الراجح بفساد صوم من أنزل المنى من المباشرة؛ ووجوب القضاء عليه، هل يلزمه كفارة؟ فيه خلاف، والراجح هو عدم وجوب الكفارة. والله أعلم.

١٠- اختلف الفقهاء في الأثر المترتب من مباشرة المرأة على الصيام إذا حصل معها خروج مذي على أقوال، والراجح منها هو أنه لا يترتب عليها أثر على الصيام، فالصيام صحيح ولا يفسد بذلك. والله أعلم.

١١- أن مباشرة المرأة أثناء الصيام إذا حصل معها خروج مذي، وعلى القول الثاني المرجوح القائل بأن لها أثراً في فساد الصوم ووجوب القضاء، فإن القائلين بذلك قالوا بعدم وجوب الكفارة عليه.

والحمد لله رب العالمين أولاً وآخراً، وظاهراً وباطناً، وصلى الله وسلم وبارك على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

• ثبت المراجع:

القرآن الكريم.

١. الآبي، صالح بن عبد السميع، الثمر الداني في تقريب المعاني شرح رسالة ابن أبي زيد القيرواني، (بيروت: المكتبة الثقافية، د.ت.).
٢. ابن بطال، علي بن خلف، شرح صحيح البخاري، تحقيق أبو تيمية، ياسر بن إبراهيم، (الرياض: مكتبة الرشد، ١٤٢٣هـ/٢٠٠٢م).
٣. ابن الجوزي، عبد الرحمن بن علي، العلل المتناهية في الأحاديث الواهية، تحقيق خليل الميس، (بيروت: دار الكتب العلمية، ط١، ١٤٠٣هـ).
٤. ابن حزم، محمد بن علي، المحلى، (بيروت: دار الآفاق الجديدة، ط١، ١٤٠٥هـ/١٩٨٤م).
٥. ابن خزيمة، أبو بكر محمد بن إسحاق، صحيح ابن خزيمة، تحقيق محمد مصطفى الأعظمي، (بيروت: المكتب الإسلامي، ١٣٩٠هـ/١٩٧٠م).
٦. ابن رجب، عبد الرحمن ابن شهاب الدين، فتح الباري شرح صحيح البخاري، تحقيق أبو معاذ طارق بن عوض الله بن محمد، (الدمام: دار ابن الجوزي، ط٢، ١٤٢٢هـ).
٧. ابن رشد، محمد بن أحمد، بداية المجتهد ونهاية المقتصد، (بيروت: دار الفكر، ط١، ١٤٠٣هـ/١٩٨٢م).
٨. ابن عبد البر، يوسف بن عبد الله، التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، (بيروت: مؤسسة القرطبة، د.ت.).
٩. ابن عبد الهادي، شمس الدين، محمد بن أحمد، تنقيح التحقيق في أحاديث التعليق، سامي بن محمد بن جاد الله وعبد العزيز بن ناصر الخباني، (الرياض: أضواء السلف، ط١، ١٤٢٨هـ/٢٠٠٧م).

١٠. ابن العربي، أبو بكر، محمد بن عبد الله، أحكام القرآن، تحقيق محمد عبد القادر عطا، (بيروت: دار الكتب العلمية، ط ١، ١٤١٥هـ).
١١. ابن قاسم، عبد الرحمن بن محمد، حاشية الروض المربع شرح زاد المستقنع، (القاهرة: مؤسسة قرطبة، ط ٥، ١٤١٣هـ).
١٢. ابن قدامة، عبد الله بن أحمد، الشرح الكبير، تحقيق عبد الله بن عبد المحسن التركي وعبد الفتاح الحلو، (القاهرة: دار هجر للطباعة والنشر، ط ١، ١٤١٤هـ/١٩٩٤م).
١٣. ابن قدامة، عبد الله بن أحمد، الكافي في فقه ابن حنبل، (بيروت: دار الكتب العلمية، ط ٢، ١٤١٦هـ/١٩٩٦م).
١٤. ابن قدامة، عبد الله بن أحمد، المغني في فقه الإمام أحمد بن حنبل، (بيروت: دار الفكر، ط ١، ١٤٠٨هـ/١٩٨٧م).
١٥. ابن مفلح، محمد بن مفرج، الفروع، تحقيق عبد الله بن عبد المحسن التركي، (بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٣م).
١٦. ابن منظور، محمد بن مكرم، لسان العرب، (بيروت: دار الصادر، ط ١، د.ت.).
١٧. ابن نجيم، زين الدين بن إبراهيم، البحر الرائق شرح كنز الدقائق، (بيروت: دار المعرفة، د.ت.).
١٨. ابن الهمام، محمد بن عبد الواحد، فتح القدير، (بيروت: دار الفكر، ط ٢، ١٣٩٧هـ).
١٩. أبو الحسين، أحمد بن فارس، معجم مقاييس اللغة، تحقيق عبد السلام محمد هارون، (بيروت: دار الفكر، ١٣٩٩هـ/١٩٧٩م).
٢٠. أبو داود، سليمان بن الأشعث، سنن أبي داود، تحقيق محي الدين عبد الحميد، (بيروت: دار الفكر، ط ٢، ١٤١٧هـ، ١٩٩٧م).
٢١. أرشيف ملتقى أهل الحديث، المكتبة الشاملة، الإصدار الثالث، ٢٠٠٧م.

٢٢. الأصبحي، مالك بن أنس، المدونة الكبرى، تحقيق زكريا عميرات، (بيروت: دار الكتب العلمية، د.ت.).
٢٣. الألباني، محمد ناصر الدين، تمام المنة في التعليق على فقه السنة، (عمان - الأردن: المكتبة الإسلامية، ط٣، ١٤٠٩هـ-).
٢٤. البابرتي، أكمل الدين، محمد بن محمد، العناية شرح الهداية، (بيروت: دار الفكر، ط٢، ١٤١٩هـ/١٩٩٨م).
٢٥. الباجي، سليمان بن خلف، المنتقى شرح الموطأ، (بيروت: دار الكتاب العربي، ط٣، ١٤٠٩هـ/١٩٩٩م).
٢٦. البخاري، محمد بن إسماعيل، الجامع المختصر الصحيح، تحقيق مصطفى ديب البغا، (اليمامة: دار بن كثير، ط٣، ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م).
٢٧. البغوي، الحسين بن مسعود، شرح السنة، تحقيق شعيب الأرنؤوط ومحمد زهير الشاويش، (دمشق: المكتب الإسلامي، ط١، ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م).
٢٨. البهوتي، منصور بن يونس، الروض المربع شرح زاد المستتقع في اختصار المقنع، تحقيق سعيد محمد اللحام، (بيروت: دار الفكر، ١٤٠٢هـ-).
٢٩. البهوتي، منصور بن يونس، كشف القناع عن متن الإقناع، تحقيق هلال مصيلحي، (بيروت: دار الفكر، ١٤٠٢هـ-).
٣٠. البيهقي، أحمد بن الحسين، السنن الكبرى، تحقيق محمد عبد القادر عطا، (مكة المكرمة: مكتبة دار الباز، د.ت.).
٣١. التهاوني، محمد علي، كشف اصطلاحات الفنون، (بيروت: دار الكتب العلمية، ط١، ١٤١٨هـ/١٩٩٨م).
٣٢. الجرجاني، علي بن محمد، التعريفات، تحقيق إبراهيم الأبياري، (بيروت: دار الكتاب العربي، ط١، ١٤٠٥هـ-).

٣٣. الجصاص، أحمد بن علي، أحكام القرآن، (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١٥هـ/١٩٩٥م).
٣٤. الحصني، أبو بكر بن محمد، كفاية الأخيار في حل غاية الإختصار، (دمشق: دار الخير، ١٩٩٤م).
٣٥. الخطاب، شمس الدين محمد بن محمد، مواهب الجليل شرح مختصر الخليل، تحقيق زكريا عميرات، (الرياض: دار عالم الكتب، ١٤٢٨هـ/٢٠٠٨م).
٣٦. الدارقطني، علي بن عمر، سنن الدارقطني، تحقيق السيد عبد الله هاشم يمانى المدني، (بيروت: دار المعرفة، ١٣٨٦هـ/١٩٦٦م).
٣٧. الدسوقي، محمد بن أحمد، حاشية الدسوقي على الشرح الكبير، تحقيق محمد عlish، (بيروت: دار الفكر، د.ت.).
٣٨. الذهبي، شمس الدين محمد بن أحمد، ميزان الاعتدال في نقد الرجال، تحقيق علي محمد معوض، وعادل أحمد عبد الموجود، (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١٦هـ/١٩٩٥م).
٣٩. الراغب الأصفهاني، الحسين بن محمد، مفردات ألفاظ القرآن، (دمشق: دار القلم، د.ت.).
٤٠. الرحيباني، مصطفى سعيد، مطالب أولي النهى في شرح غاية المنتهى، (بيروت: المكتب الإسلامي، ١٩٦١م).
٤١. الزحيلي، وهبة بن مصطفى، الفقه الإسلامي وأدلته، (بيروت: دار الفكر المعاصر، ط ٤، ٢٠٠٤م).
٤٢. الزرقاني، محمد بن عبد الباقي، شرح موطأ الإمام مالك، (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١١هـ).
٤٣. الزركشي، شمس الدين محمد بن عبد الله، شرح الزركشي على

- مختصر الخرقى، تحقيق عبد المنعم خليل إبراهيم، (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٢٣هـ/٢٠٠٢م).
٤٤. الزيلعي، فخر الدين عثمان بن علي، تبیین الحقائق شرح كنز الدقائق، (القاهرة: دار الكتاب الإسلامي، ١٣١٣هـ).
٤٥. السرخسي، أبوبكر محمد بن أبي سهل، المبسوط في شرح الكافي، تحقيق محمد حسن محمد، (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٢١هـ/٢٠٠١م).
٤٦. الشاطبي، إبراهيم بن موسى، الموافقات، تحقيق مشهور بن حسن آل سلمان، (القاهرة: دار ابن عفان، ط١، ١٤١٧هـ/١٩٩٧م).
٤٧. الشرواني، عبد الحميد، حواشي الشرواني على تحفة المحتاج بشرح المنهاج، (بيروت: دار الفكر، د.ت.)، ج٣، ص٤١٠).
٤٨. الشمري، جاسم كاظم عبادي، حكم القبلة للصائم، موقع مكتبة المسجد النبوي الشريف،
٤٩. <http://www.mktaba.org/vb/showthread.php?t=١٦٨٧>، ١٠/٣/٢٠١١م.
٥٠. الشوكاني، محمد بن علي، نيل الأوطار شرح منتقى الأخبار، (إدارة الطباعات المنيرية، د.ت.).
٥١. الصاوي، أحمد بن محمد، بلغة السالك لأقرب المسالك، تحقيق محمد عبد السلام شاهين، (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١٠هـ/١٩٩٥م).
٥٢. الصنعاني، عبد الرزاق بن همام، المصنف، تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي، (بيروت: المكتب الإسلامي، ط٢، ١٤٠٣هـ).
٥٣. الصنعاني، محمد بن إسماعيل، سبل السلام شرح بلوغ المرام، (بيروت: دار الكتب العلمية، ط٢، ١٤١٥هـ/١٩٩٥م).
٥٤. الطحاوي، أبو جعفر أحمد بن محمد، شرح معاني الآثار، تحقيق محمد زهري النجار، (بيروت: دار الكتب العلمية، ط١، ١٣٩٩هـ).

٥٥. الطرفاوي، أبو حسام الدين تنبيه ذوي العقول السديدة إلى حكم صيام السبت في غير الفريضة، (المكتبة الشاملة، الإصدار الثالث، ٢٠٠٧م).
٥٦. العبادي، أبو بكر بن علي بن محمد الحداد، الجوهرة النيرة على مختصر القدوري، (باكستان: مكتبة حقانية، د.ط، د.ت).
٥٧. العثيمين، محمد بن صالح، الخلاف بين العلماء، (الرياض: دار الوطن، ١٤٢٣هـ).
٥٨. العثيمين، محمد بن صالح، مجموع فتاوى ورسائل ابن عثيمين، جمع وترتيب: فهد بن ناصر بن إبراهيم السليمان، (الرياض: دار الوطن، ١٤١٣هـ).
٥٩. العدوي، علي بن أحمد، حاشية العدوي على شرح كفاية الطالب الرباني، (بيروت: دار الفكر، ١٤١٢هـ). العراقي، طرح التثريب شرح التقریب، (بيروت: دار إحياء التراث العربي، د.ت).
٦٠. العسقلاني، أحمد بن علي بن حجر، فتح الباري شرح صحيح البخاري، (بيروت: دار المعرفة، ١٣٧٩هـ).
٦١. العظيم آبادي، محمد شمس الحق، عون المعبود شرح سنن أبي داود، (بيروت: دار الكتب العلمية، ط ٢، ١٤١٥هـ).
٦٢. عlish، محمد بن أحمد، منح الجليل شرح مختصر خليل، (بيروت: دار الفكر، ١٤٠٩هـ/١٩٨٩م).
٦٣. عويضة، محمود بن عبد اللطيف، الجامع لأحكام الصيام، (د.م. ط ٢، ٢٠٠٥م).
٦٤. العيني، محمود بن أحمد، البناية في شرح الهداية، (بيروت: دار الفكر، ط ١).
٦٥. ١٤١١هـ/١٩٩٠م).
٦٦. العيني، محمود بن أحمد، عمدة القاري شرح صحيح البخاري، (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٠٤هـ/١٩٨٣م).

٦٧. الفيروز آبادي، مجد الدين محمد بن يعقوب، القاموس المحيط، (بيروت: مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٠٦هـ).
٦٨. الفيومي، أحمد بن محمد، المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، (بيروت: المكتبة العلمية، د.ت.).
٦٩. القاضي، أبو طالب، علل الترمذي الكبير، تحقيق صبحي السامرائي، وأبو المعاطي النوري، ومحمود محمد الصعيدي، (بيروت: عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية، ١٤٠٩هـ).
٧٠. القرطبي، محمد بن أحمد، الجامع لأحكام القرآن، (الرياض: دار عالم الكتب، ١٤٢٣هـ/٢٠٠٣م).
٧١. القشيري، مسلم بن الحجاج، صحيح مسلم، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، (بيروت: دار إحياء التراث العربي، د.ت.).
٧٢. قلعه جي، محمد رواس، وقلبيبي، حامد صادق، معجم لغة الفقهاء، (بيروت: دار النفائس، ط٢، ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م).
٧٣. الكاساني، أبوبكر بن مسعود، بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، تحقيق محمد خير طمعة، (بيروت: دار الكتب العلمية، ط١، ١٤٢٠هـ/٢٠٠٠م).
٧٤. الماوردي، علي بن الحسن، الحاوي الكبير، (بيروت: دار الفكر، د.ت.).
٧٥. المباركفوري، أبو الحسن، عبيد الله بن محمد عبد السلام، مرعاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح، (إدارة البحوث العلمية والدعوة والإفتاء -الجامعة السلفية- بنارس الهند، ط٣، ١٤٠٤هـ، ١٩٨٤م).
٧٦. المباركفوري، محمد عبد الرحمن، تحفة الأحوذى بشرح جامع الترمذي، دار الكتب العلمية، بيروت. ط١، ١٤١٦هـ/١٩٩٦م).

٧٧. المرداوي، علي بن سليمان، الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف، (بيروت: دار إحياء التراث العربي، ط ١، ١٤١٩هـ).
٧٨. مصطفى، إبراهيم، والزيات، أحمد، وعبد القادر، حامد، و النجار، محمد، المعجم الوسيط، بإشراف مجمع اللغة العربية بالقاهرة، (الاسكندرية: دار الدعوة، د.ت).
٧٩. المنجد، محمد صالح، فتاوى الإسلام سؤال وجواب، قام بجمعها: أبو يوسف القحطاني، المكتبة الشاملة، الإصدار الثالث، ٢٠٠٧م.
٨٠. المواق، محمد بن يوسف، التاج والإكليل لمختصر خليل، (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١٢هـ).
٨١. الموسوعة الفقهية الكويتية، (الكويت: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، ١٤٠٤هـ - ١٤٢٧هـ).
٨٢. الميداني، عبد الغني الغنيمي، اللباب في شرح الكتاب، تحقيق محمود أمين النواوي، (بيروت: دار الكتاب العربي، د.ت).
٨٣. النووي، يحيى بن شرف، المجموع شرح المذهب، (بيروت: دار إحياء التراث العربي، د. ت).
